المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2017

آذار
2017

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2017

آذار 2017

USAID
من الشعب الأمريكي

Fiscal Reform and Public
Financial Management (FRPFM) Activit
مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة

دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2017
الرقم : م أ /1/391 - الموافق: 2017/3/1
رقم الإيداع: 2017/3/1097

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

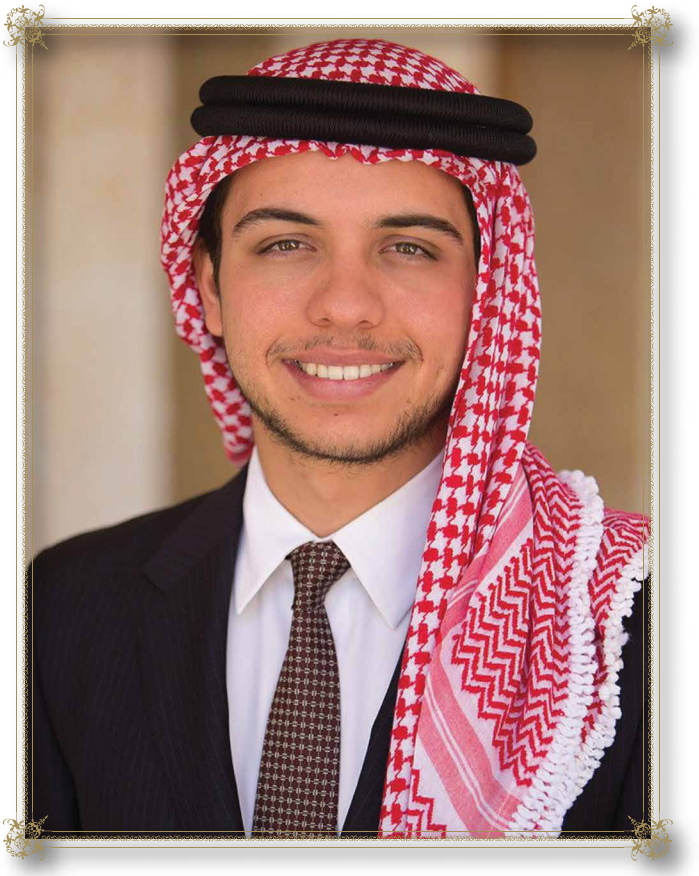

صاحب السمو الملكي

الأمير حسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

- التعلّم
- الشفافية
- التعاون
- الحيادية
- التشاركية
- تحمل المسؤولية

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات	9
تقديم	10
ما هي الموازنة	11
آلية ومراحل اعداد الموازنة	11
الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة	12
ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي:	13
في قطاع التعليم	13
في قطاع الصحة	14
في مجال المياه والصرف الصحي	14
في مجال الطرق	16
في قطاع الطاقة	17
أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2016	18
الموازنة العامة لعام 2017:	25
توجهات وفرضيات الموازنة	25
التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2017-2019	28
أهم المستجدات في موازنة عام 2017	29
من أين تأتي الحكومة بأموالها	31
على ماذا تنفق الحكومة أموالها	34
لماذا تقترض الحكومة	45
تعزيز حقوق الانسان في المملكة	46
الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل	47
دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة	55
قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2017 حسب التوزيع القطاعي	56
المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط	62

قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط المستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إطار الانفاق متوسط المدى: خطة الحكومة التفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية خلال المدى المتوسط.

الدائرة الحكومية: اي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

بلاغ الموازنة العامة: هو بلاغ يصدره دولة رئيس الوزراء سنوياً لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية معينة متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والمرتكزات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة وكذلك متضمناً سقف الإنفاق المحدد لكل وزارة أو دائرة او وحدة حكومية والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروع موازناتها.

ملحق الموازنة: هو قانون جديد ملحق بقانون الموازنة العامة يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليست لها مخصصات في قانون الموازنة العامة.

النفقات العامة: المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة السنوي.

الايرادات العامة: جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة.

صافي الدين العام: يمثل صافي الدين الداخلي والرصيد القائم للدين العام الخارجي.

الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة على سبيل المثال). والناتج المحلي الإجمالي يكون إما بسعر الأساس (سعر الكلفة) أو بسعر السوق الذي يحتسب بإضافة بند صافي الضرائب على المنتجات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس.

تقديم

استكمالاً للجهود التي تبذلها دائرة الموازنة العامة لتقوية اطر التواصل بين الدائرة من جهة والمواطن الاردني من جهة اخرى، ولاجل تعزيز الشفافية حول الموازنة العامة، والاجراءات التي تقوم بها الدائرة في مجال تعزيز حقوق المواطنين المتمثلة بادماج مفاهيم حقوق الانسان عند صياغة الموازنة العامة للدولة ورصد المخصصات المالية اللازمة لتعزيز الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية، علاوة على ترسيخ مفهوم حق الانسان في المعرفة والحصول على المعلومة، يسر الدائرة أن تقدم الاصدار السابع لدليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2017 لتمكين المواطن من الاطلاع والتعرف على أبرز ما تضمنه قانون الموازنة العامة لعام 2017 من البيانات والمعلومات المتعلقة بالموازنة وبما يتماشى مع المعايير الدولية لشفافية الموازنة.

ويتضمن الدليل لهذا العام بيانات ومعلومات أبرزها الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة، وتوجهات الموازنة لعام 2017، والتدابير الحكومية المتخذة في عام 2016 الهادفة الى احتواء عجز الموازنة العامة وتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلاصة الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات 2015 - 2019، والتصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنوات 2015 - 2019، وإجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2017، وإجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2017. كما تم إبراز الجهد الذي قامت به الدائرة في مجال تعزيز حقوق الانسان، وبيان أبرز المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

د. محمد أحمد الهزايمه

مدير عام دائرة الموازنة العامة

ما هي الموازنة؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن اطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه «وفر الموازنة». وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه «عجز الموازنة»، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

آلية ومراحل اعداد الموازنة

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: إعداد الموازنة وإقرار قانون الموازنة وتنفيذ الموازنة والمتابعة والتقييم.

وتمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر الحكومية، وتحديث المؤشرات الإقتصادية الكلية.
- الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط وبموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة حكومية لغايات إعداد مشاريع موازناتها بهدف تقليص الفجوة لاكبر قدر ممكن بين السقوف النهائية التي سيتم تزويدها للوزارات والدوائر الحكومية وبين طلباتها.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها متضمنة مشاريعها وبرامجها بصورة تفصيلية.
- دراسة ومراجعة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر الحكومية من قبل دائرة الموازنة العامة وبالتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية.
- تحديد سقوف الإنفاق النهائية للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها كلما دعت الحاجة لذلك.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا به سقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة .
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا به نماذج الموازنة، وسقوف موازنات الوزارات والدوائر الحكومية .
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ دولة رئيس الوزراء.
- قيام محللي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على النظام المحوسب في الدائرة وسحب مشروع قانون الموازنة العامة وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من قبل مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية.

وتجدر الاشارة الى انه طرأ العديد من التطورات على الجدول الزمني لإعداد الموازنة العامة الذي يمكن ايجازه على النحو التالي:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الاجـــــراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر الحكومية، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف آيار	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة حكومية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط .	كافة الوزارات والدوائر الحكومية
منتصف ايلول	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر الحكومية واعداد اطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية	دائرة الموازنة العامة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للانفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية .	دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	كافة الوزارات والدوائر الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته واجراء أي تعديلات عليه.	دائرة الموازنة العامة، المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته واقراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.	مجلس الأمة

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

قامت الحكومة بتحقيق عدد من الانجازات الهامة خلال عام 2016 وخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة.

ففي قطاع التعليم : وعلى صعيد الانجازات المتعلقة ببناء المدارس الحكومية، فقد تم استلام 21 مدرسة جديدة، واستلام 63 إضافات مدرسية تحتوي على 426 غرفة صفية، كما تم استلام 3 مدارس تحتوي على 6 غرف رياض أطفال.وقد تم طرح 50 عطاء شملت إنشاء مدارس وإضافات صفية وغرف رياض أطفال وغرف تقنيات ومختبرات. حيث تم البدء بتنفيذ 23 مدرسة موزعة على جميع مناطق المملكة، علما بان هناك 23 مدرسة قيد التنفيذ يتوقع استلامها خلال عام 2017.

وبهدف تحسين الخدمات العلمية المقدمة في المدارس الحكومية، فقد تم توقيع اتفاقية مع سلطة العقبة الاقتصادية لبناء مدرسة شاملة متخصصة مركزية في مدينة العقبة، وتقدر تكلفة المشروع الاجمالية نحو 12 مليون دينار، حيث تقوم فكرة المدارس المركزية المجمعة على توفير مجمع للذكور وآخر للإناث وهي صديقة للبيئة مجهزة بأحدث التقنيات الفنية والمختبرات والصالات الرياضية والملاعب التي توفر بيئة تعليمية ملائمة للطلبة ومؤمنة بالمواصلات من الحكومة، وستعمل الحكومة على تعميم فكرة المدارس المركزية المجمعة على مختلف محافظات المملكة لاحقاً.

وفي اطار العمل على زيادة استقطاب الطلبة العرب والاجانب في المملكة وزيادة الوعي وخلق الاهتمام بالبرامج الاكاديمية والخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، قامت الحكومة بوضع خطة لاستقطاب الطلبة العرب والاجانب للالتحاق بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة للأعوام (2017-2020)، وذلك من خلال الترويج والتعريف بمؤسسات التعليم العالي والتخصصات التي تتميز بها، حيث قررت الحكومة الموافقة على انشاء وحدة لتسويق واستقطاب الطلبة الوافدين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكليفها بالمهام المذكورة في الخطة.

مدرسة تركي لواء ناعور محافظة العاصمة

وفي قطاع الصحة : فقد تم توسعة وتجهيز وتشغيل عدد من المستشفيات وذلك من خلال انشاء مباني جديدة وتأثيثها بالأثاث اللازم وتجهيزها بأحدث الأجهزة الطبية بهدف تحسين جودة وسلامة الخدمات وضمان استمراريتها وهي: مستشفى البشير ومستشفى الزرقاء الجديد ومستشفى الكرك ومستشفى جرش ومستشفى معان ومستشفى ابو عبيدة ومستشفى الأمير فيصل وقسم الحروق والجراحة التجميلية/ اربد ومستشفى الشونة الجنوبية، اضافة الى تحديث وتجهيز اقسام الاسعاف والطوارئ في خمسة من مستشفيات الوزارة (مستشفى الكرك ومستشفى الشونة الجنوبية ومستشفى جرش ومستشفى معان ومستشفى البشير والايمان/ معدي). كما تم انشاء وتوسعة ثلاثين مركزاً صحياً في جميع المحافظات. وما زال العمل جارياً في انشاء وتوسعة عدد من المستشفيات كانشاء مستشفى السلط الجديد، وتوسعة مستشفى الأيمان عجلون ، وتوسعة مستشفى الاميرة رحمة/ محافظة اربد ، وتوسعة مستشفى النديم/ محافظة مادبا، وتوسعة مستشفى جرش الحكومي، وتوسعة مستشفى غور الصافي / محافظة الكرك، والعمل جار ايضا على انشاء وتوسعة العديد من المراكز الصحية في جميع المحافظات. كما وافقت الحكومة على تنفيذ مستشفى الطفيلة الحكومي من خلال اطار الشراكة مع القطاع الخاص.

وضمن الجهود التي تبذلها الحكومة للوصول وبشكل تدريجي الى تأمين صحي شامل لجميع المواطنين، فقد تم في عام 2016 شمول كل مواطن يقل دخله عن 300 دينار شهرياً ضمن مظلة التأمين الصحي، كما تم شمول المواطنين الذين تزيد اعمارهم عن الثمانين عاما في التأمين الصحي، وسيتم خلال عام 2017 شمول المواطنين الذين تزيد اعمارهم عن السبعين عاماً، وسيتم في العام القادم شمول المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن الستين عاماً، وهكذا وصولاً إلى شمول كافة المواطنين غير المنتفعين بأي تأمين صحي تدريجياً خلال السنوات القادمة.

اعمال الانشاءات لمستشفى عجلون الحكومي

وفي مجال المياه والصرف الصحي: وعلى الرغم من شح المياه وندرتها في المملكة وارتفاع الطلب عليها بسبب موجات اللجوء السوري المستمرة، فقد حققت الحكومة إنجازات ملموسة في قطاع المياه تمثلت بقيام الحكومة بوضع استراتيجية وطنية لقطاع المياه للأعوام 2016-2025 واعتماد العديد من السياسات للقطاع والتي تم المباشرة بترجمتها على ارض الواقع من خلال برنامج استثماري يضم مجموعة كبيرة من المشاريع والبرامج حتى عام 2025. وتهدف الاستراتيجية الى تنفيذ مشاريع جديدة كبناء السدود

وخطوط وشبكات المياه وحفر الآبار، وعمل محطات تنقية وخطوط صرف صحي جديدة، كما تهدف الاستراتيجية في مجال الري في وادي الاردن الى تجديد الخطوط الناقلة وعمل سدود جديدة تخدم المزارعين وتوفر مصادر جديدة لمياه الشرب.

وقد قامت وزارة المياه والري باتخاذ عدداً من الاجراءات لإحكام السيطرة على مصادر المياه ووقف الاستخدامات غير المشروعة لها واستنزاف الموارد المائية وذلك ضمن الاجراءات ذات الاولوية في قطاع المياه والمتعلقة بتخفيض نسبة الفاقد من المياه سنوياً، حيث تم ردم 789 بئر مخالف وضبط حوالي 25 ألف حالة اعتداء على خطوط المياه، إلى جانب تعديل قانون سلطة المياه ونظام مراقبة المياه الجوفية.

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة قامت بإطلاق مشروع رصد الاحتياجات المائية للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين في الاردن حيث سيتم تنفيذ مشاريع استثمارية لتوفير مصادر مائية جديدة لتلبية الاحتياجات المائية في كافة محافظات المملكة. وتشمل هذه المشاريع توفير مصادر مائية جديدة من المياه العذبة الصالحة للشرب في مختلف مناطق المملكة، وتنفيذ المشروع الوطني لنقل المياه العميقة من منطقة الشيدية – الحسا الذي سيعزز كافة الاحتياجات المائية لمحافظات الجنوب والوسط والشمال، بالإضافة الى توفير كميات اضافية من المياه الصالحة للشرب لمحافظة عجلون من سد وادي كفرنجة مما سيعزز الواقع المائي في المحافظة، وكذلك تعزيز تزويد المياه لمحافظة الكرك ضمن مشروع نقل مياه سد وادي الموجب الى الكرك ومناطقها/ المرحلة الثانية وتعزيز التزويد المائي لمحافظة الطفيلة، وتنفيذ عدد من الابار العميقة في مختلف مناطق المملكة لغايات الشرب، بالإضافة الى مشروع معالجة مياه سد الوالة وتنفيذ خط ناقل لتزويد محافظة مأدبا بالمياه الصالحة للشرب واستكمال تنفيذ محطة تحلية مياه البحر في العقبة لتوفير المياه للاستخدامات السياحية المتطورة .

كما قامت الحكومة بتوقيع اتفاقيتي تمويل مع بنك الاعمار الالماني لتنفيذ مشاريع مياه وصرف صحي في مناطق الوسط والشمال، حيث تتضمن الاتفاقية الأولى تنفيذ خط ناقل لمياه الصرف الصحي من محطة غرب الزرقاء الى محطة تنقية الخربة السمرا لاستبدال الخط القديم المتهالك، في حين تهدف الاتفاقية الثانية لتحسين واقع التزويد المائي من المصادر الرئيسية المزودة لمناطق الشمال والوسط لمواجهة أعباء اللجوء السوري وتحسين خدمات المناطق المستضيفة للاجئين السوريين من خلال مشروع تحسين انظمة التزويد في مجموعة آبار العاقب/ المرحلة الثالثة والمتضمن تنفيذ خطوط ناقلة جديدة لمياه آبار العاقب لضمان توفير كميات مياه اضافية وزيادة حصص المناطق المستضيفة للاجئين السوريين والتي عانت بسبب اعباء اللجوء. وقد ابرمت الحكومة اتفاقية مع الامم المتحدة لتنفيذ خطة سلطة وادي الاردن للأعوام القادمة للحصاد المائي والهادفة الى تعظيم عوائد مخزون السدود من خلال التوسع في تنفيذ عدد من السدود الهامة في مناطق مختلفة في المملكة خلال السنوات القليلة القادمة، حيث تعد المملكة من اكثر دول العالم كفاءة في الحصاد المائي وتخزين مياه السدود.

وقد تم انجاز مشروع محطة وشبكات صرف صحي جنوب عمان، وتم طرح عطاء بدء الدراسات لتنفيذ مشروع صرف صحي شمال وشرق محافظة البلقاء وبناء محطة جديدة لتنقية مياه الصرف الصحي على سد الملك طلال. وفي حال تشغيل المحطة الجديدة على السد سيصار الى إلغاء محطة تنقية البقعة

وتحويل المياه العادمة الى المحطة الجديدة عبر خط ناقل حديث مما سيحسن بشكل كبير من الواقع البيئي للمنطقة. وتهدف استراتيجية قطاع المياه الى زيادة نسبة المخدومين بالصرف الصحي في المملكة لتصل الى 80% بحلول عام 2025. كما وقعت الحكومة مع حكومة جمهورية الصين الشعبية على اتفاقية منحة لتنفيذ مشروع اعادة تأهيل شبكات مياه في الرصيفة /المرحلة الثانية.

واستكمالاً لمشروع مياه الديسي وتعزيز شبكات التوزيع والخطوط الناقلة قامت الحكومة بإنجاز 85% من مشروع شبكة مياه العاصمة لاستقبال مياه مشروع الديسي.

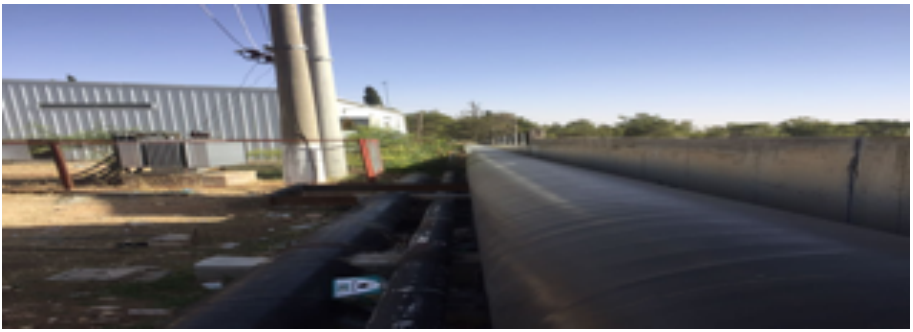

محطة تنقية الخربة السمرا

مشروع جر مياه الموجب

وفي مجال الطرق: واصلت الحكومة عملها على توفير شبكة طرق بكافة انواعها الزراعية والقروية والثانوية والرئيسية والنافذة وادامتها وتعزيز السلامة والامان عليها ، حيث تم الانتهاء من تنفيذ مشاريع طرق رئيسية عددها 31 مشروع بكلفة تنفيذ حوالي 491 مليون دينار من ضمنها طريق عمان الدائري (الجزء الاول) وتقاطع شفا العامرية وطريق عين جنا / سوف وعطاءات السلامة المرورية ويتم استكمال تنفيذ عطاءات اعادة تأهيل وتوسعة الطرق الرئيسية واستكمال تنفيذ اعمال مشاريع الطرق الرئيسية قيد التنفيذ لنحو 48 مشروع بقيمة 608 مليون دينار، ومن أهمها طريق الزرقاء / الازرق / العمري وطريق السلط الدائري وطريق اربد الدائري وتوسعة نفق الصحابة وتوسعة جسر شومر بالزرقاء واعادة تأهيل طريق الشونة الجنوبية/ تقاطع الكفرين، اضافة الى عطاءات الصيانة الروتينية والتي تشمل الصيانة

الاعتيادية اللازمة للطرق وعناصرها الضرورية لادامة الطرق والمحافظة عليها من خلطات اسفلتية وعناصر سلامة مرورية . كما تم طرح عطاء اعادة تأهيل الطريق الصحراوي بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة حوالي 120 مليون دينار وسيتم المباشرة بالتنفيذ بداية عام 2017.

الطريق الدائري الجزء الاول

واما في قطاع الطاقة : قامت الحكومة بطرح الجولة الثالثة لمشاريع الطاقة المتجددة بالاعتماد على طاقتي الشمس والرياح بنظام العروض المباشرة لأجل رفع نسبة خليط الطاقة اعتمادا على الطاقة المتجددة والوصول الى النسبة المستهدفة لمساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي للمملكة بنسبة 10% في عام 2020. وبذلك تكون الحكومة قد حققت الهدف المنشود في الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة والمتمثل بالوصول إلى استطاعة 1600 ميغاواط من مشاريع الطاقة المتجددة بالاعتماد على طاقتي الشمس والرياح. وتجدر الاشارة الى انه تم طرح العديد من العطاءات التي تخص تشجيع إستخدام السخانات الشمسية، وعطاءات تخص الخلايا الشمسية للمنازل. كما تم طرح عطاء لتوريد وتركيب وحدات إنارة (LED). كما تم الإنتهاء من المرحلة الأولى لمشروع طاقة الرياح / معان وتم توقيع الإتفاقية للمرحلة الثانية بإضافة سبع مراوح هوائية ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في نهاية عام 2017. وقد تم الإنتهاء من انشاء نظام معلومات قطاع الطاقة حيث قامت الشركة الصينية (BJNSC) بتشغيل النظام والأجهزة

مشروع طاقة الرياح في معان

أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2016

تباطأ أداء الاقتصاد الوطني متأثراً بتداعيات الظروف الإقليمية الصعبة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2016 بما نسبته 2.0% مقابل نموه بنسبة 2.3% في نفس الفترة من عام 2015. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2016 بنسبة 1.1% مقابل نموه بنسبة 2.3% في نفس الفترة من عام 2015، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغت نسبته 3.2% في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2016 مقابل 4.8% في نفس الفترة من عام 2015.

وعلى صعيد أداء القطاعات الإقتصادية، فقد كان اداء هذه القطاعات متفاوتاً في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2016، ففي حين شهدت قطاعات «الكهرباء والمياه» و«الزراعة» و«النقل والتخزين والاتصالات» و«الانشاءات» و«خدمات المال والتأمين» ارتفاعاً في معدلات نموها، فقد شهدت قطاعات «المطاعم والفنادق» و«الصناعات الاستخراجية» تراجعاً في ادائها، كما سجلت قطاعات «الصناعات التحويلية» و«تجارة الجملة والتجزئة» تباطؤاً في معدلات نموها مقارنة بنفس الفترة من عام 2015. وتشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة الى ان معدل البطالة في عام 2016 قد ارتفع الى 15.3% مقابل 13.0% في عام 2015.

وعلى صعيد تطورات المستوى العام للأسعار في المملكة لعام 2016، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك -0.8% مقارنة بنحو -0.9% لعام 2015. ويعود تراجع معدل التضخم بصورة رئيسية الى تراجع أسعار مجموعة "النقل" وبند "اللحوم والدواجن" وبند "الوقود والانارة" لتنمو بما نسبته -3.9% و - 10.2%و - 4.5% مقارنة بنحو -14.1% و 0.3% و -13.3% في نفس الفترة من عام 2015 على الترتيب.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد سجلت الصادرات الكلية للمملكة في عام 2016 انخفاضاً بلغت نسبته 4.1% مقابل انخفاضها بنسبة بلغت 6.6% في عام 2015. وفي المقابل، انخفضت المستوردات بنسبة بلغت 6.2% في عام 2016 مقابل انخفاضها بنسبة بلغت 10.7% في عام 2015. وتبعاً لذلك انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة بلغت 7.5% ليصل الى نحو 8.3 مليار دينار في عام 2016 مقارنة بنحو 9.0 مليار دينار في نفس الفترة من العام السابق.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2016 عجزاً مقداره 1910.2 مليون دينار أو ما نسبته 9.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقداره 1979.6 مليون دينار أو ما نسبته 10.1% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2015. وقد جاء هذا العجز محصلة لانخفاض صافي التحويلات الجارية بنحو 594.1 مليون دينار خلال الارباع الثلاثة الاولى عن مستواه لنفس الفترة لعام 2015، وانخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات بنحو 15.9 مليون دينار عن مستواه في نفس الفترة لعام 2015 من جهة،

وانخفاض العجز المسجل في حساب الدخل بنحو 52.1 مليون دينار عن مستواه في نفس الفترة لعام 2015، وانخفاض عجز الميزان التجاري بنحو 627.3 مليون دينار عن مستواه في نفس الفترة من عام 2015 من جهة أخرى. وتجدر الاشارة الى ان فاتورة المستوردات من «النفط الخام ومشتقاته» انخفضت في عام 2016 لتصل إلى نحو 1227 مليون دينار مقابل 1915 مليون دينار في نفس الفترة في عام 2015، بانخفاض مقداره 688 مليون دينار او ما نسبته 35.9%، وذلك بسبب تراجع الأسعار والكميات المستوردة بالاضافة الى تشغيل خط ميناء الغاز المسال في العقبة.

أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في نهاية عام 2016 بنسبة 4.0% مقارنة مع نمو نسبته 8.1% في نهاية عام 2015. وقد جاء هذا النمو نتيجة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 2.4% في نهاية عام 2016 مقابل ارتفاع بلغت نسبته 10.1% في نهاية عام 2015، وارتفاع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2016 بنسبة بلغت 8.7% مقارنة مع ارتفاع مقداره 2.6% في نهاية عام 2015.

وأما بخصوص "التسهيلات الإئتمانية" فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية بما نسبته 8.5%عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 ليصل الى حوالي 23 مليار دينار، مقارنة بارتفاع نسبته 9.5% في عام 2015. وتجدر الاشارة الى ان هذا الارتفاع قد تركز بشكل رئيسي في التسهيلات المقدمة لقطاعات «الانشاءات» و«الافراد» و«التعدين» و«الخدمات والمرافق العامة». وفي المقابل، بلغ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2016 نحو 12.9 مليار دولار، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهور.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد سجلت النفقات العامة خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 230 مليون دينار او ما نسبته 3.4% لتصل الى 6991 مليون دينار مقابل 6761 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 244 مليون دينار أو ما نسبته 4.1% من جهة، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 14 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد سجلت الايرادات العامة ارتفاعاً خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2016 بمقدار 452 مليون دينار او ما نسبته 7.9% عن مستواها في نفس الفترة لعام 2015 لتصل الى 6187 مليون دينار مقابل 5735 مليون دينار في الفترة المماثلة لعام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الايرادات المحلية بنحو 494 مليون دينار او ما نسبته 9.3% مقارنة بنفس الفترة لعام 2015 ، وانخفاض المنح الخارجية بنحو 42 مليون دينار او ما نسبته 9.4% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2015. ويعود ارتفاع الايرادات المحلية الى ارتفاع الايرادات الضريبية بنسبة 4.9% وارتفاع الايرادات غير الضريبية بنسبة 20.5%.

وترتيباً على ما سبق، فقد انخفض عجز الموازنة خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2016 بنحو 222 مليون دينار عن نفس الفترة في عام 2015 ليصل الى نحو 803 مليون دينار مقابل نحو 1026 مليون دينار في نفس الفترة في عام 2015.

وبناءً على التطورات في جانبي الايرادات والنفقات، فقد ارتفع اجمالي الدين العام في نهاية تشرين الثاني 2016 بما نسبته 5.5% عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ نحو 26.2 مليار دينار مشكّلاً ما نسبته 95.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2016 مقابل 24.6 مليون دينار أو ما نسبته 93.4% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع اجمالي الدين الداخلي بما نسبته 4.6% في نهاية تشرين ثاني 2016 ليصل إلى 16.2 مليار دينار أو ما نسبته 59.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2016، مقابل ما نسبته 58.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015، وارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة 7.0% ليبلغ في نهاية تشرين ثاني من عام 2016 نحو 10.0 مليار دينار أو ما نسبته 36.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2016، مقابل ما نسبته 35.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية (الارباع الثلاثة الاولى)	%2.3	%2.0
معدل التضخم (كامل العام)	%0.9-	%0.8-
معدل البطالة (كامل العام)	%13.0	%15.3
معدل نمو الصادرات الوطنية (كامل العام)	%6.6-	%4.1-
معدل نمو المستوردات السلعية (كامل العام)	%10.7-	%6.2-
فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار) (كامل العام)	1915	1227
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (الثلاثة ارباع الاولى)	%10.1 -	%9.5 -
معدل نمو السيولة المحلية (نهاية العام)	%8.1	%4.0
الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار) (نهاية العام)	14.2	12.9
معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (نهاية العام)	%9.5	%8.5
النفقات العامة (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)	6760.8	6990.6
% الناتج	-	-
الايرادات العامة (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)	5735.2	6187.3
% الناتج	-	-
عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)	1025.6-	803.3-
% الناتج	-	-
اجمالي الدين العام (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهراً الاولى)	24600.0	26247.4
% الناتج	%90.6	%95.6
رصيد الدين الخارجي (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهراً الاولى)	9243.6	10045.2
% الناتج	%34.0	%36.6
اجمالي الدين الداخلي (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهراً الاولى)	15356.0	16202.1
% الناتج	%56.6	%59.0

واما بخصوص التدابير الحكومية التي اتخذتها الحكومة في عام 2016، فقد قامت الحكومة بتبني برنامج جديد للاصلاح المالي والهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يتضمن مجموعة من السياسات والاجراءات التي تساعد الاقتصاد الوطني في التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهه، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وايجاد البيئة الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام وبمعدلات تفوق نسب الزيادة في السكان والذي شهد خلال السنوات الاخيرة ارتفاعا كبيرا لا تقوى على تحمله اقتصاديات الدول

الكبرى، اضافة الى تعزيز الاستقرار المالي ورفع مستويات التشغيل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز المساواة والحاكمية الرشيدة، مع التأكيد على حماية ذوي الدخل المحدود.
وعلى صعيد المالية العامة، فقد قامت الحكومة باتخاذ بعض الاجراءات لضبط الإنفاق العام وأبرزها تخفيض النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما نسبته 10% من نفقاتها التشغيلية اضافة الى خفض النفقات الرأسمالية بنحو 5% للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

كما قامت الحكومة بتبني بعض الاجراءات الهادفة الى تحفيز النشاط الاقتصادي وابرزها تنفيذ الحزمة الاولى من توصيات مجلس السياسات الاقتصادية والمتضمنة اتخاذ اجراءات فورية قصيرة المدى يمكن لها ان تساهم في تجاوز الصعوبات والتحديات الاقتصادية ابرزها توفير تمويل اضافي للمشاريع الصغيرة والمشاريع الريادية وبرامج ضمان القروض، وتوفير مخصصات اضافية لدعم برنامج ضمان ائتمان الصادرات، وايجاد فرص استثمارية جديدة للمغتربين الأردنيين من خلال الاستثمار في سندات الادخار، وتأسيس صندوق استثماري للمساهمات الخاصة تملكه البنوك، كما شملت ايضاً تخفيض كلفة الاقتراض للمشاريع المنوي إقامتها خارج محافظة العاصمة.

وفي هذا الاطار، وبهدف تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، عمدت الحكومة الى تفعيل برنامج الشراكة مع القطاع الخاص في اقامة المشاريع الخاصة بالبنية التحتية والاستثمار، ولعل باكورة هذه الاجراءات كانت في انشاء مستشفى الطفيلة الحكومي. كما قررت تفعيل وحدة الشراكة ما بين القطاع العام والخاص واعادة تنظيمها، كما بدأت الحكومة بالتشاور مع البنوك الوطنية لغايات إنشاء شركة استثمارية من البنوك للمساهمة في المشاريع الراسمالية.

وبهدف زيادة كفاءة الاستثمار العام والتوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة وتطوير آليات إدارة وتوجيه الموارد المالية للمشاريع الرأسمالية ذات الاولوية من خلال انشاء وحدة ادارة الاستثمارات العامة والتي تتولى ادارتها كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بهدف دراسة جدوى المشاريع واثارها الاقتصادية والاجتماعية وصولاً الى تحديد المشاريع ذات الاولوية ليصار الى تضمينها في قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية.

ومن جهة اخرى، قامت الحكومة بتصميم برنامج متكامل للتوعية بالبرامج والنوافذ الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتشغيل الذاتي المتوفرة في المحافظات وذلك من خلال مؤسسات وبرامج وطنية تنموية وتمويلية متخصصة وهي صندوق تنمية المحافظات والصندوق الهاشمي لتنمية البادية و صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الإقراض الزراعي والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) والشركة الأردنية لضمان القروض وبرنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج مراكز تعزيز الإنتاجية «إرادة». وتجدر الاشارة الى انه يوجد لدى البنك المركزي برنامج يُقدّم تمويل

موجه للبنوك لتقوم بدورها باعادة اقراضه لقطاعات الصناعة المحلية والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة باسعار فائدة تشجيعية منخفضة ولأجال تتوائم مع الاحتياجات التمويلية. وبهدف توفير مصادر تمويل اضافية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد تم الحصول على قروض ميسرة من جهات دولية واقليمية بقيمة 440 مليون دولار تقريباً استفاد منها ما يزيد على 11 الف مشروع اكثر من 60% منها خارج العاصمة وبقيمة وصلت الى نحو 220 مليون دولار.

ولاجل تحفيز رأس المال الوطني نحو الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الاجنبية، فقد قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات لعل من ابرزها ايجاد فرص استثمارية جديدة للمغتربين الأردنيين من خلال الاستثمار في سندات الادخار، وكذلك تم اقرار استراتيجية ترويج الاستثمار للأعوام 2017-2019 والتي تهدف إلى جذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، والترويج للبيئة الاستثمارية والفرص الاستثمارية المتاحة، وتقديم التسهيلات للمستثمرين، والتواصل معهم وتعريفهم بالفرص المتاحة بالتعاون مع سفارات المملكة في الخارج، كما قامت هيئة الاستثمار بإطلاق خدمات النافذة الاستثمارية الإلكترونية والتي تمنح الفرصة للمستثمرين من التقدم والحصول على الخدمات التي تقدمها الهيئة الكترونياً. هذا بالاضافة الى انه يجري العمل حالياً على اعداد الخارطة الاستثمارية لمحافظات المملكة لتحديد المزايا والفرص الاستثمارية المتوفرة بكل محافظة ليتم الترويج لهذه الفرص وصولاً الى توزيع مكاسب التنمية على محافظات المملكة.

وبهدف توفير منظومة متكاملة للنقل العام تتميز بخدمات سهلة تحفز على استخدام وسائل النقل العام من خلال تطوير البنية التحتية والتنظيمية والتشريعية لقطاع النقل، فقد قامت وزارة النقل بإعداد استراتيجية النقل الوطنية طويلة المدى اشتملت على كافة انماط النقل البري والجوي والبحري من خلال خطط تنفيذية متوسطة المدى. وقد بدأت الوزارة فعلاً بتنفيذ مشروع التطوير الحضري في مدينة اربد كمشروع ريادي سيتم تطبيقه لاحقاً على المدن الرئيسية الاخرى، ويهدف هذا المشروع الى توفير خدمة نقل عام فعالة وآمنة ومميزة وتشجيع استخدام وسائل النقل العام والحد من تلوث البيئة واستهلاك الوقود وتوفير نقل عام صديق للبيئة، اضافة الى الحد من الازدحامات المرورية التي تشهدها مدينة اربد. ولاجل تعظيم الاستفادة من الشراكة الدولية في القطاع البيئي وبخاصة المشاريع التي تحد من الانبعاثات المؤثرة في المناخ، فإنه يجري العمل حالياً على تنفيذ العديد من المشاريع لعل من ابرزها وثيقة المساهمات المحددة وطنياً الهادفة الى تنفيذ متطلبات اتفاق باريس حول التغير المناخي وذلك بتقليل الانبعاثات بنسبة 14% حتى عام 2030، اضافة الى الخطة الوطنية للنمو الاخضر للأعوام 2017-2025 والتي تعتبر خارطة طريق لتشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في القطاعات ذات الاولوية. هذا بالاضافة الى تنفيذ الحملة الوطنية التوعوية المتكاملة للحد من الالقاء العشوائي للنفايات فضلاً عن الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع انشاء الحديقة البيئية في لواء الرصيفة. كما تجدر الاشارة الى ان الحكومة

قد قامت ومن خلال لجنة وزارية بالبدء باجراءات عملية للحفاظ على غاباتنا، والتعامل معها كثروة وطنية يتوجب علينا جميعاً الحفاظ عليها والتوسع فيها واستدامتها، واثمرت هذه الجهود عن انخفاض نسبة التعدي بأكثر من 60% وذلك من خلال تفعيل دور الطوافين والمراقبين وبناء الابراج وتفعيل نظام الدوريات.

وفي سياق متصل، وبهدف رفع مستوى الاداء الحكومي وترشيد الانفاق الحكومي والغاء الازدواجية والتداخل في الادوار وبشكل يضمن القيام بالمهام الأساسية للوحدات والهيئات الحكومية، فقد تم دمج ديوان المظالم مع هيئة مكافحة الفساد لتصبح هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. كما تم دمج شركة المناطق الحرة مع شركة تطوير المناطق التنموية الاردنية لتصبح شركة المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية.

ولاجل تعزيز قطاع الاسكان والتخفيف عن المواطنين، قامت الحكومة بتمديد العمل بقرار اعفاء رسوم التسجيل وتوابعها لجميع الوحدات السكنية المفروزة والمكتملة إنشائياً من شقق ومساكن منفردة على ان لا تزيد مساحة الشقة او السكن المنفرد على 150 م2 .

الموازنة العامة لعام 2017

توجهات و فرضيات الموازنة

في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية غير المواتية التى تشهدها المنطقة وانعكاساتها السلبية على اداء الاقتصاد الاردني. فقد كان لزاما على الحكومة ان تواصل جهودها الاصلاحية لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والتي من ابرزها بلوغ الدين العام مستويات مرتفعة لا يمكن استمرارها والتي اصبحت تستنزف جانباً هاماً من الموارد المالية المحدودة المتاحة، وكذلك تواضع معدلات النمو الاقتصادي التي لا تعتبر كافية لتحسين المستوى المعيشي وتخفيض معدلات البطالة، اضافة الى تراجع حجم الصادرات والاستثمارات والنشاط السياحي.

كما تقوم الحكومة حالياً بتنفيذ برنامج الاصلاح المالي والهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي يتضمن مجموعة من السياسات والاجراءات للتغلب على التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وبنسب تفوق معدلات النمو السكاني، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة والمساواة والحاكمية الرشيدة.

ولضمان تخصيص الموارد المالية المتاحة وفقاً للأولويات ولتحقيق الاهداف الوطنية وبشكل يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة، فقد حرصت الحكومة على مواصلة اعداد البرامج التنموية للمحافظات الهادفة الى تمكينها من تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية والاصلاح والتي تم تضمين مخرجاتها ضمن البرنامج التنفيذي التنموي الذي تم اعتماده كأساس لاعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للاعوام (2017-2019) مع التركيز على الاولويات ضمن الاطار المالي متوسط المدى ووفق الموازنة الموجهة بالنتائج المعتمدة في اعداد الموازنة العامة.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لانفاق كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية لعام 2017، حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة لعام 2017 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي:

1. الالتزام بتنفيذ بنود واجراءات برنامج الاصلاح المالي والهيكلي 2017- 2019 المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وخاصة التدابير والاجراءات الهادفة الى ضبط اوضاع المالية العامة واحتواء عجز الموازنة العامة وخفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بما يفضي الى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.
2. التركيز على دراسة الاثر الاقتصادي للمشاريع الرأسمالية وزيادة فاعلية تحديد اولويات المشاريع الرأسمالية وتطوير آليات إدارة وتوجيه الموارد المالية من خلال وحدة ادارة الاستثمارات العامة وبما

يؤدي الى زيادة كفاءة الاستثمار العام والتوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة.

3. التأكيد على أهمية متابعة تقدم سير العمل في المشاريع الكبرى والمبادرات الحكومية ذات الأولوية من خلال وحدة الإنجاز الحكومي في رئاسة الوزراء.
4. التأكيد على أهمية تفعيل قانون صندوق الاستثمار الأردني لعام 2016 والعمل على توفير عوامل نجاح المشاريع التي سيقوم بها صندوق الاستثمار الاردني في شتى المجالات الاقتصادية والاستثمارية من خلال توفير قاعدة البيانات الضرورية واتخاذ ما يلزم من الاجراءات لتسهيل تنفيذ هذه المشاريع.
5. تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات العامة من خلال تفعيل وحدة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وبما يخفف الضغط على الموارد المالية المحدودة، والحد من الاقتراض الحكومي لتمويل المشاريع، إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة.
6. التأكيد على دور القطاع السياحي في تحقيق معدلات نمو مستدامة وتوفير فرص العمل من خلال التركيز على أنماط سياحية واعدة للسياحة المحلية والوافدة، إضافة إلى دعم برامج الترويج السياحي وفتح أسواق جديدة وتحفيز الأسواق القائمة.
7. مواصلة تنفيذ إستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2015- 2025 من أجل تنويع وتطوير واستغلال مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة وبما يسهم في الحد من فاتورة الطاقة.
8. تعزيز الاطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المصرفي وتسهيل الحصول على التمويل وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير القطاع المالي غير المصرفي وتعزيز بيئة الاعمال.
9. اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016- 2025 كخطة اصلاح شاملة للنظام التعليمي بجميع مراحله ابتداء من مرحلة الطفولة والتعليم ما قبل المدرسة والتعليم العام والعالي مع التركيز على التعليم المهني والتقني وصولاً الى سوق العمل .
10. مواصلة العمل على تقوية شبكة الأمان الإجتماعي وتقديم الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.
11. الاستمرار في اصدار الصكوك الاسلامية لتنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين في ادوات الدين الحكومي وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام.
12. توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والاولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع التنمية على كافة محافظات المملكة من خلال اعداد البرامج التنموية للمحافظات وتعزيز دور صندوق تنمية المحافظات في تمويل المشاريع الإنتاجية الريادية التي توفر فرص عمل جديدة وبشكل مستدام وذلك تمهيداً للبدء بتطبيق نهج اللامركزية.
13. مواصلة العمل على إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.
14. تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، وزيادة إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها.
15. استكمال انجاز المشاريع الممولة من المنحة الخليجية مع الاخذ بعين الاعتبار تعديل قيم المنح المخصصة للمشاريع الممولة من المنحة وبما يتناسب مع الوضع الحالي لها.
16. مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة.
17. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وتعزيز مشاركة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في رسم الخطط التنموية والقطاعية بما يساعد على ادماج منظور النوع الاجتماعي

في السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات الرجل والمرأة بعدالة وبما يعزز من مساهمة المرأة في جميع المجالات.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2017 الى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

- عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة لم تصدر اي ملاحق للموازنة منذ عام 2013.
- الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين ومخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
- الاستمرار في ضبط التعيينات مع الاخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية، وذلك لترشيق الجهاز الاداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- الاستمرار في دعم مادة الخبز وضبط الدعم مع تعزيز آليات الرقابة من اجل ايصال الدعم الى مستحقيه.
- ضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية ولاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والسفر.
- الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتنفيذ مشروع تتبع وادارة المركبات الحكومية، حيث لم يتم رصد اي مخصصات مالية لشراء السيارات والاثاث.
- رصد المخصصات اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية.
- زيادة المخصصات المرصودة لدعم البلديات والمعونات النقدية المقدمة للاسر المحتاجة والاستمرار في رصد المخصصات لدعم الجامعات الرسمية.
- مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.
- رصد المخصصات اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات التراكمية على الوزارات والدوائر الحكومية والتي جاءت نتيجة تجاوز المخصصات المرصودة في قانون الموازنة والتوسع في منح الإعفاءات الطبية بطريقة غير منضبطة وعدم تسديدها وترحيلها من سنة لاخرى وجلها من متأخرات المعالجات الطبية التي ادت الى عدم العدالة في التأمين الصحي. وعليه فإن تسديد هذه المتأخرات خلال السنوات 2017- 2019 سينعكس ايجابياً على النشاط الاقتصادي.
- رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية وبرامج مكافحة التطرف.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق وتنمية المحافظات.
- تنفيذ انشاء المباني الحكومية باستخدام آلية التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي.
- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع البنية التحتية للمحافظات بهدف تعزيز التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء.

- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الالكتروني في تقديم الخدمات الحكومية.
- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
- تخصيص الاحتياجات المالية اللازمة للدوائر الحكومية ضمن موازناتها بما فيها المنافع الوظيفية بموجب احكام قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية.
- متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حسب الاولويات والامكانات المالية المتاحة.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لمؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في عمان.
- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية مثل مشروع الطريق الصحراوي ومشروع اكاديمية الملكة رانيا للمعلمين ومحطة الاعلام العام المستقلة ومشروع الدفاع الإلكتروني ومشروع الالياف الضوئية اضافة الى مشروع المدينة الطبية الجديدة ومشاريع تطوير منطقة وادي عربة ومشروع ناقل البحرين.
- اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه بما في ذلك تقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
- تعزيز اجراءات الحد من التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي من خلال تطبيق الإجراءات القانونية للتحصيل والبيع في المزاد العلني، وإجراء التسويات ومنح حوافز لموظفي الضريبة لمضاعفة الجهود التحصيلية.
- إعداد إطار جديد للإعفاءات الضريبية تتضمن تخفيض الاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والاعفاءات من الرسوم الجمركية.
- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام (2017-2019)

استندت موازنة عام 2017 الى التوقعات الرئيسية التالية:

البيان	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	5.7	6.3	6.6
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	3.3	3.8	4.0
معدل التضخم (CPI) %	1.9	2.5	2.5
معدل نمو الصادرات السلعية %	6.5	7.5	7.3
معدل نمو المستوردات السلعية %	3.4	3.2	4.3
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	8.7	7.0	6.1

أهم المستجدات في موازنة عام 2017

يترجم قانون الموازنة العامة لعام 2017 خطط وبرامج الحكومة في المدى المتوسط، ويتضمن المشاريع والانشطة التي تعتزم الحكومة القيام بها وفقا للاولويات الوطنية المنسجمة مع وثيقة رؤية الاردن 2025 والبرنامج التنفيذي التنموي والبرامج التنموية للمحافظات والتي تم اعدادها بالمشاركة مع المجتمعات المحلية في جميع محافظات المملكة بهدف تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية وبما يفضي الى تحسين المستويات المعيشية لجميع المواطنين في مختلف محافظات المملكة. وفيما يلي أبرز المستجدات في موازنة عام 2017:

أولاً: تميز قانون موازنة 2017 بضبط وترشيد النفقات الجارية، حيث ارتفعت هذه النفقات عن مستواها المعاد تقديره لعام 2016 بما نسبته 6.1%. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى المخصصات المرصودة لتسديد الالتزامات والمتأخرات السابقة والبالغة قيمتها نحو 360 مليون دينار منها 185 مليون دينار للمتأخرات الناجمة عن المعالجات الطبية. وفي حال تم استثناء المخصصات المرصودة للالتزامات والمتأخرات السابقة فإن النفقات الجارية لعام 2017 ترتفع بمقدار 79 مليون دينار أو ما نسبته1.1 %. وضمن هذا السياق، تجدر الاشارة الى انخفاض النفقات التشغيلية بنحو 60 مليون دينار او ما نسبته 13.8%، علماً بأنه تم تخفيض المخصصات المرصودة لبند السفر بنسبة 50%، اضافة الى عدم رصد اي مخصصات مالية لشراء السيارات والاثاث.

ثانيا: تراجع عجز الموازنة المقدر بعد المنح الخارجية ليصل الى ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 4% من الناتج المحلي في عام 2016.

ثالثاً: ضبط النفقات المخصصة للاعفاءات الطبية بحيث يتم تحقيق العدالة في منح الاعفاءات الطبية للمحتاجين وغير المؤمنين صحياً، والحد من التجاوزات التي تسببت في الاستخدام الجائر للتأمينات الطبية، وذلك لوقف الهدر في المال العام.

رابعاً: ارتفاع نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية من حوالي 88.5% في عام 2016 الى 96.7% في عام 2017، الامر الذي يشير الى تحسن مؤشرات الاعتماد على الذات بشكل واضح.

خامساً: يظهر التوزيع الجغرافي للنفقات الرأسمالية في عام 2017 حرص الحكومة على توفير التمويل للمشاريع ذات الاولوية في المحافظات تعزيزا لدورها في تحقيق التنمية وبما يساعدها على بناء قدراتها في مجال اعداد الموازنات عند البدء بتطبيق نهج اللامركزية، حيث بلغت حصة المحافظات نحو 774 مليون دينار أو ما نسبته 64% من اجمالي النفقات الرأسمالية، في حين بلغت قيمة المشاريع الرأسمالية التي ستنفذ على المستوى الوطني نحو 443 مليون دينار أو ما نسبته 36%. ولاجل توزيع المشاريع التنموية ومنافع

التنمية على سائر مناطق المملكة، فقد تم رصد نحو 80 مليون دينار لمشاريع البنية التحتية للمحافظات ضمن موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2017، كما تم رصد مبلغ 10 مليون دينار لصندوق تنمية المحافظات (المبادرة الملكية السامية) لعام 2017 وتعزيز دوره في تمويل المشاريع الإنتاجية الريادية التي توفر فرص عمل جديدة وبشكل مستدام.

سادساً: رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق وتنمية المحافظات.

سابعاً: شكلت المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة المقدمة من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمدرجة ضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2017 ما مقداره 392 مليون دينار او ما نسبته 32% من اجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2017.

ثامناً: تضمن قانون الموازنة العامة لعام 2017 التدابير المناسبة لحماية ذوي الدخل المتدني والمحدود، حيث قدّرت المخصصات المالية المرصودة لتعزيز شبكة الامان الاجتماعي بنحو 653 مليون دينار في عام 2017، ولعل من أبرزها دعم المواد التموينية والمعونة النقدية للاسر الفقيرة والمعالجات الطبية وصندوق الطالب المحتاج وانشاء وصيانة مساكن الاسر الفقيرة وصندوق دعم الجمعيات.

تاسعاً: تفعيل برنامج الشراكة مع القطاع الخاص في اقامة المشاريع الخاصة بالبنية التحتية والاستثمار، حيث كان باكورة هذه الاجراءات في انشاء مستشفى الطفيلة الحكومي.

عاشرا: في اطار العمل على تعزيز شفافية بيانات المالية العامة وفقاً لافضل الممارسات الدولية المطبقة، فقد تم ولاول مرة تضمين قانون الموازنة العامة جدول يتعلق بتقديرات النفقات الضريبية (الضرائب غير المباشرة والمباشرة) للسنوات 2014 - 2015، حيث يبين الجدول الإيرادات التي تفقدها الحكومة في ضوء الاعفاءات الضريبية التي تمنحها الحكومة في مجالات مختلفة. كما تم اضافة جدول جديد الى الجداول الرئيسية في قانون الموازنة العامة يبين مخصصات تعويضات العاملين الاناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2015- 2019.

من أين تأتي الحكومة بأموالها ؟

الايرادات العامة :

قدرت الإيرادات العامة لعام 2017 بمبلغ 8119 مليون دينار لتشكل بذلك 27.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 26.1% في عام 2016، فيما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عامي 2018 و 2019 لتصبح 30.3% و 30.9%على التوالي.

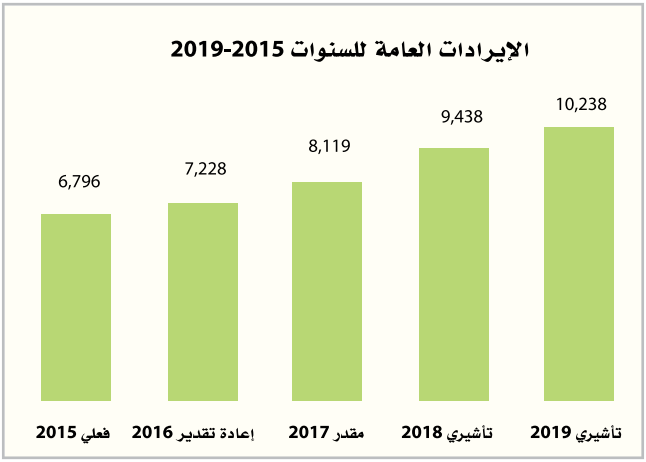

وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :-

الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2017 بحوالي 7342 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 16.0 % عن مستواها في عام 2016، ولتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25.1% مقارنة مع 22.9% في عام 2016.

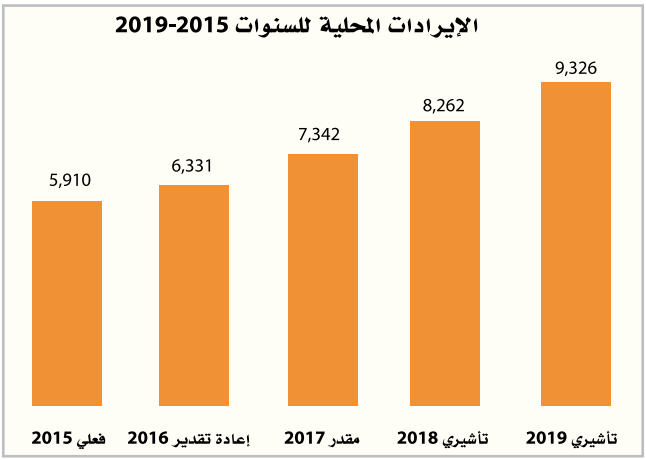

وترتيباً على ذلك، ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 88.5% في عام 2016 إلى 96.7% في عام 2017، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2018 و2019 الى ما نسبته 102.7% و 112.0% على التوالي.

تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية
للسنوات 2015-2019

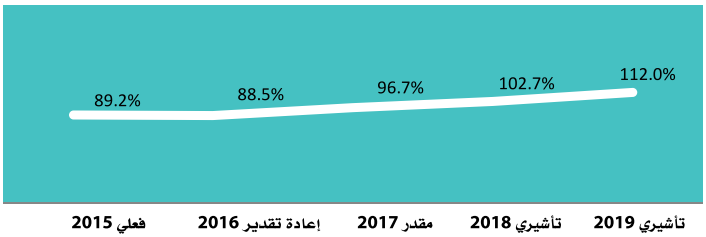

وتتشكل الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية.وتعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة.

الإيرادات الضريبية :

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2017 بمبلغ 5201 مليون دينار، حيث شكّلت «الضرائب على السلع والخدمات» ما نسبته 61.4% وشكّلت «الضرائب على الدخل والارباح» ما نسبته 20.1%، وشكلت «الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية» ما نسبته 6.9% و«الضرائب على الملكية» ما نسبته 2.9% و «الضرائب الاخرى» ما نسبته 8.7%. ويعود النمو المقدر في الايرادات الضريبية بنسبة 19.9% في عام 2017 الى ارتفاع حصيلة كل من « الضرائب على السلع والخدمات » و « الضرائب على الدخل والارباح » و« الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية» و« الضرائب على الملكية » بما نسبته 9.0% و 9.8% و10.8% و 17.4% على التوالي، اضافة الى حصيلة الاجراءات الضريبية والجمركية الاصلاحية والمقدرة بنحو 450 مليون دينار.

الايرادات الضريبية المقدرة لعام 2017

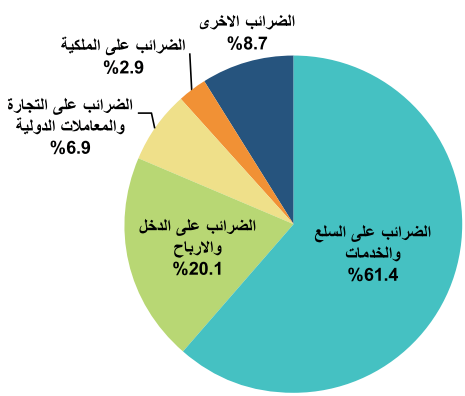

الإيرادات غير الضريبية :

قدرت الايرادات غير الضريبية لعام 2017 بنحو 2141 مليون دينار، حيث شكّلت ايرادات «بيع السلع والخدمات» ما نسبته 44.7%، وشكّلت ايرادات «دخل الملكية» (بما فيها الفوائض المالية للوحدات الحكومية) ما نسبته 13.3%، في حين بلغت حصة «الايرادات المختلفة» (كعائدات التعدين وبدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة والايرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية) ما نسبته 38.5%، واستحوذت الغرامات والجزاءات والمصادرات على ما نسبته 2.7% و عائدات التقاعد على ما نسبته 0.8%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر للإيرادات غير الضريبية بنسبة 7.3% في عام 2017 الى ارتفاع حصيلة كل من «الغرامات والجزاءات والمصادرات» و«ايرادات بيع السلع والخدمات» و«الايرادات المختلفة» بما نسبته 5.7% و 9.7% و 22.7% على التوالي، من جهة، وانخفاض حصيلة كل من «عائدات التقاعد» و«ايرادات دخل الملكية» بما نسبته 3.4% و 24.6% من جهة اخرى.

الايرادات غير الضريبية المقدرة لعام 2017

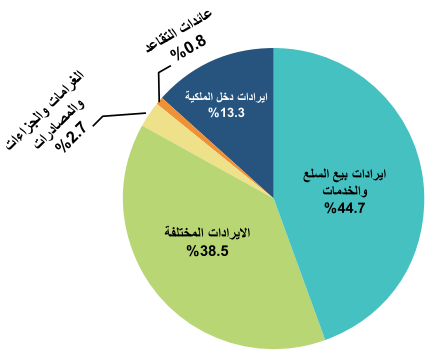

المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2017 بنحو 777 مليون دينار مقارنة مع 897 مليون دينار في عام 2016، موزعة بواقع 392 مليون دينار من دول مجلس التعاون الخليجي و385 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي .

الايرادات العامة المقدرة لعام 2017

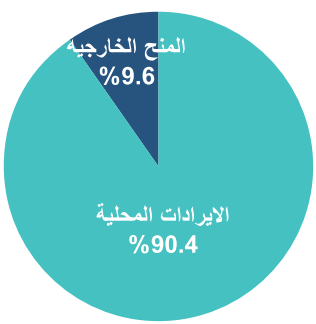

على ماذا تنفق الحكومة اموالها ؟

النفقات العامة :

قدرت النفقات العامة في عام 2017 بنحو 8813 مليون دينار مقارنة مع 8325 مليون دينار في عام 2016، بارتفاع مقداره 488 مليون دينار أو ما نسبته 5.9%، مشكّلة ما نسبته 30.1% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تصل النسبة الى 30.6% في عام 2018 و تنخفض في عام 2019 لتصل الى 30.1%. وتجدر الاشارة الى ان النفقات العامة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2017 قدرت بنحو 8946 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 134 مليون دينار.

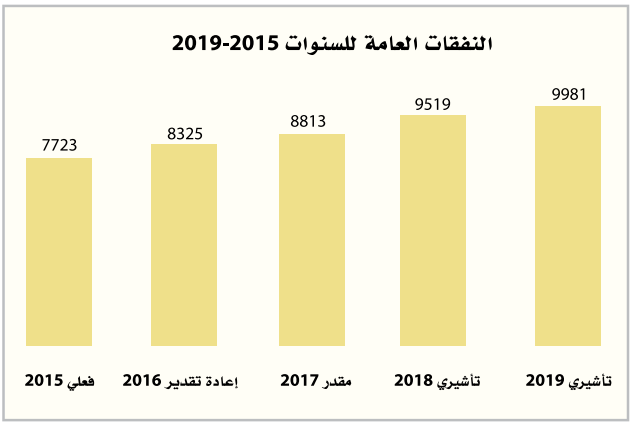

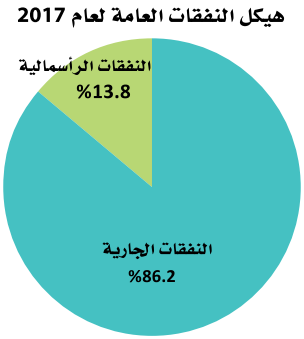

أولاً: النفقات الجارية

قدرت النفقات الجارية في عام 2017 بنحو 7596 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 6.1% عن مستواها في عام 2016، ولتشكل حوالي 26.0% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض في عامي 2018 و 2019 لتصل الى ما نسبته 25.8% و 25.1% لكل منهما تباعاً. حيث شكّلت مخصصات كل من تعويضات العاملين ما نسبته 49.6%، ونفقات استخدام السلع والخدمات ما نسبته 5.0% ، في حين شكّلت نفقات «التقاعد والتعويضات والمساعدات الاجتماعية» ما نسبته 19.8%.وقد شكلت فوائد الدين العام ما نسبته 13.0% و«الدعم والإعانات» ما نسبته 6.2%، واما باقي بنود النفقات الجارية فشكّلت

ما نسبته 6.4%. ويعود هذا الارتفاع - كما سبق بيانه- بشكل رئيسي الى المخصصات المرصودة لتسديد الالتزامات والمتأخرات السابقة والبالغة قيمتها نحو 360 مليون دينار منها 185 مليون دينار للمتأخرات الناجمة عن المعالجات الطبية. وفي حال تم استثناء المخصصات المرصودة للالتزامات والمتأخرات السابقة فإن النفقات الجارية لعام 2017 ترتفع بمقدار 79 مليون دينار أو ما نسبته1.1 % . وتجدر الاشارة الى ان النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2017 قدرت بنحو 7629 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 34 مليون دينار.

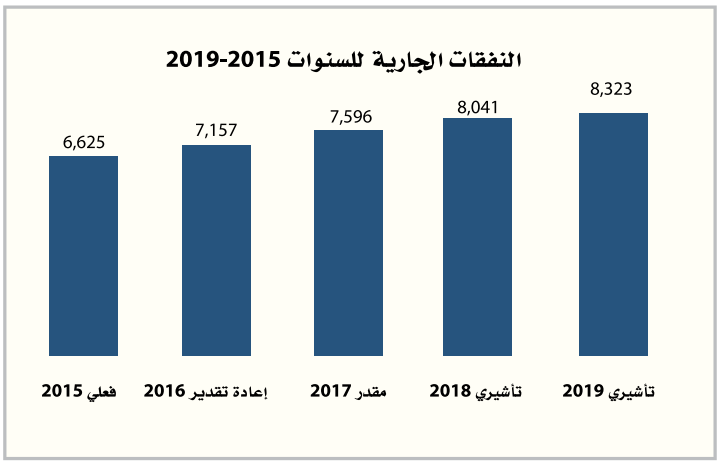

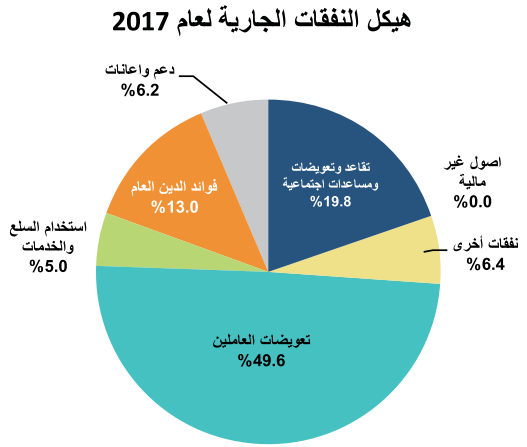

ثانياً : النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2017 بنحو 1217 مليون دينار أو ما نسبته 4.2% من الناتج المحلي الاجمالي مسجلة بذلك ارتفاعاً يقارب 49 مليون دينار أو ما نسبته 4.2% عن مستواها في عام 2016، ولتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 13.8%. وقد شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 38.4% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 44.8% والمشاريع الجديدة ما نسبته 16.8% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة، علماً بأنه لم يتم تضمين هذه النفقات اي مخصصات لشراء الاثاث والسيارات. وقد حرصت الحكومة على توفير التمويل للمشاريع ذات الاولوية في المحافظات تعزيزا لدورها في تحقيق التنمية وبما يساعدها على بناء قدراتها في مجال اعداد الموازنات عند البدء بتطبيق نهج اللامركزية. وتجدر الاشارة الى ان النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2017 قدرت بنحو 1317 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 100 مليون دينار.

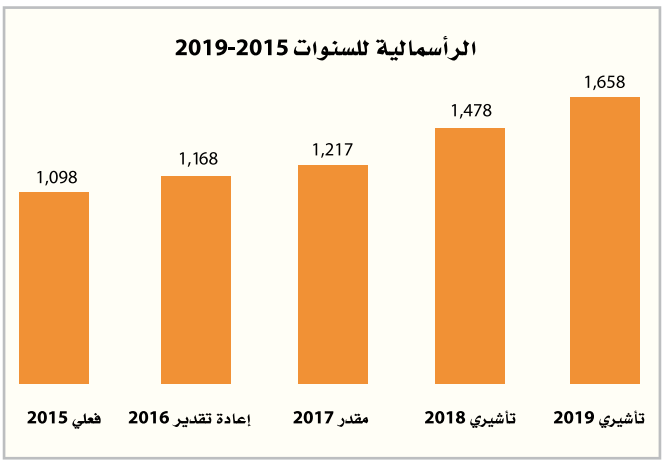

المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2017

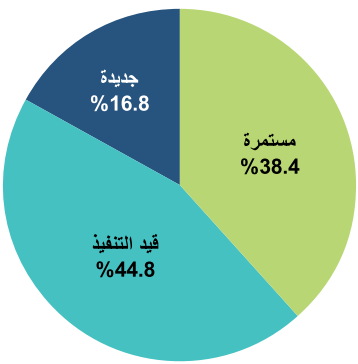

التصنيف الوظيفي للنفقات العامة في عام 2017

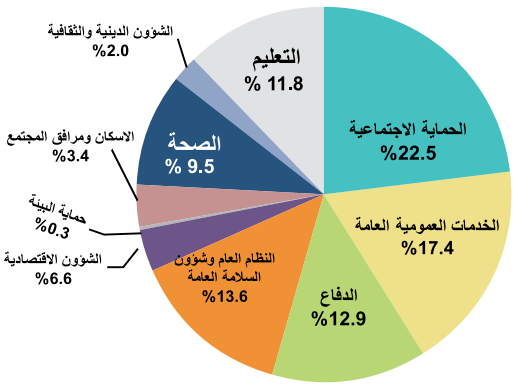

ثالثا : العجز/ الوفر المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2017 نحو 694 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 4.0% في عام 2016. اما العجز المالي قبل المنح لعام 2017 فيتوقع ان يبلغ نحو 1471 مليون دينار أو ما نسبته 5.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 7.2% في عام 2016. وتجدر الاشارة الى ان العجز المقدر في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2017 قد بلغ نحو 827 مليون دينار تم تخفيضه من قبل مجلس النواب بنحو 134 مليون دينار.

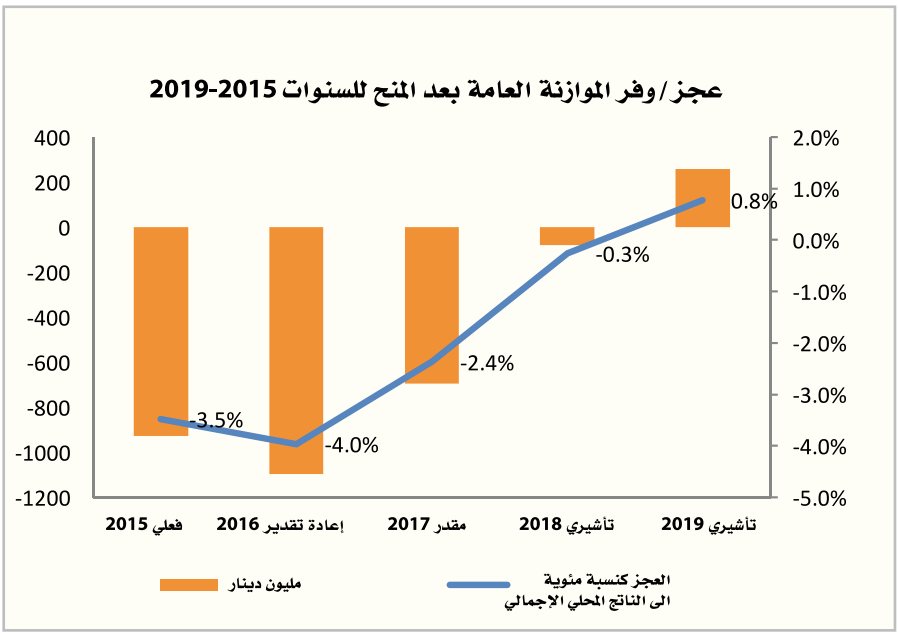

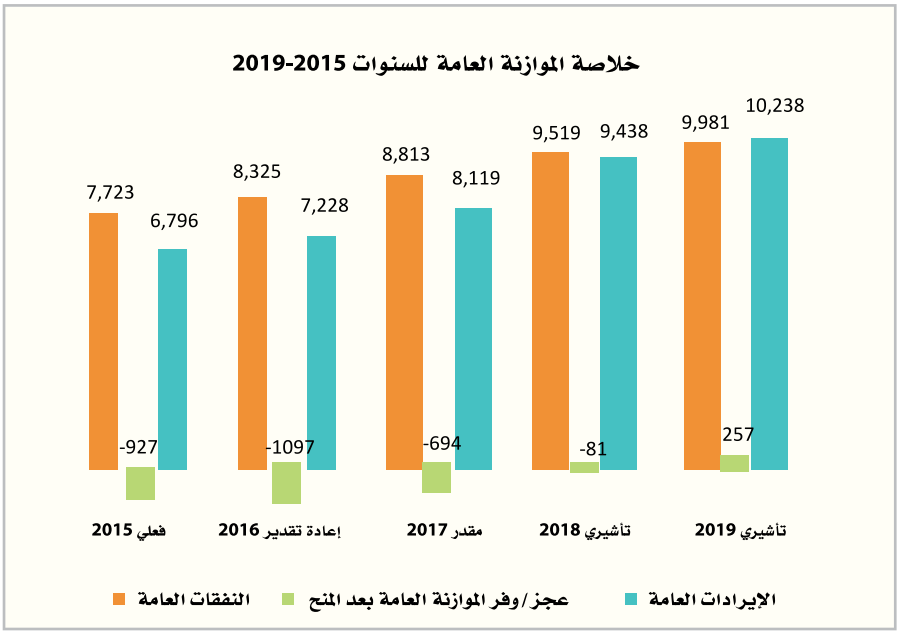

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2015- 2019

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2015	إعادة تقدير 2016	مقدر 2017	تأشيري 2018	تأشيري 2019
الايرادات المحلية	5,910.1	6,331.0	7,342.0	8,262.0	9,326.0
المنح الخارجية	886.3	897.0	777.0	1,176.0	912.0
مجموع الايرادات العامة	6,796.4	7,228.0	8,119.0	9,438.0	10,238.0
النفقات الجارية	6,624.5	7,157.1	7,595.7	8,041.1	8,323.5
النفقات الرأسمالية	1,098.4	1,167.9	1,216.9	1,477.9	1,657.6
مجموع النفقات العامة	7,722.9	8,324.9	8,812.5	9,519.0	9,981.1
عجز/وفر الموازنة العامة					
بعد المنح	926.5-	1,096.9-	693.5-	81.0-	256.9
قبل المنح	1,812.8-	1,993.9-	1,470.5-	1,257.0-	655.1-
عجز/وفر الموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	%3.5-	%4.0-	%2.4-	%0.3-	%0.8
قبل المنح	%6.8-	%7.2-	%5.0-	%4.0-	%2.0-

مؤشرات الملاءة المالية					
البيان	فعلي 2015	إعادة تقدير 2016	مقدر 2017	تأشيري 2018	تأشيري 2019
نسبة الايرادات العامة للناتج	%25.5	%26.1	%27.8	%30.3	%30.9
نسبة الايرادات المحلية للناتج	%22.2	%22.9	%25.1	%26.6	%28.1
نسبة المنح الخارجية للناتج	%3.3	%3.2	%2.7	%3.8	%2.7
نسبة النفقات العامة للناتج	%29.0	%30.1	%30.1	%30.6	%30.1
نسبة النفقات الجارية للناتج	%24.9	%25.9	%26.0	%25.8	%25.1
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	%4.1	%4.2	%4.2	%4.8	%5.0
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	%14.2	%14.0	%13.8	%15.5	%16.6
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	%76.5	%76.0	%83.3	%86.8	%93.4
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	%89.2	%88.5	%96.7	%102.7	%112.0

إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2017

(بالألف دينار)

الفصل	النفقات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
الديوان الملكي الهاشمي	47,683	0	0	0	47,683
مجلس الأمة	22,724	0	0	0	22,724
رئاسة الوزراء	29,911	11,818	0	11,818	41,729
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	870	0	0	0	870
دائرة الشراء الموحد	873	0	0	0	873
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	3,062	0	0	0	3,062
ديوان المحاسبة	7,914	0	0	0	7,914
وزارة تطوير القطاع العام	1,145	500	0	500	1,645
ديوان الخدمة المدنية	3,148	490	0	490	3,638
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	4,200	0	0	0	4,200
وزارة الدفاع	1,115,000	44,000	0	44,000	1,159,000
الخدمات الطبية الملكية	178,000	56,083	0	56,083	234,083
المركز الجغرافي الملكي الأردني	1,819	1,165	0	1,165	2,984
وزارة الداخلية	18,400	3,449	0	3,449	21,849

الفصل	النفقـــــــات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	10,100	18,939	0	18,939	29,039
وزارة الداخلية / الأمن العام	646,500	30,200	0	30,200	676,700
وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	187,000	23,200	0	23,200	210,200
وزارة الداخلية/قوات الدرك	198,600	19,600	0	19,600	218,200
وزارة العدل	58,701	10,997	0	10,997	69,698
دائرة قاضي القضاة	17,732	1,648	0	1,648	19,380
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	48,010	2,300	0	2,300	50,310
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	2,180	1,420	0	1,420	3,600
وزارة المالية	3,066,542	121,593	0	121,593	3,188,135
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	1,968	275	0	275	2,243
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	68,350	3,100	0	3,100	71,450
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	17,000	2,014	0	2,014	19,014
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	1,700	160	0	160	1,860
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	64,300	800	0	800	65,100
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	10,850	26,550	0	26,550	37,400
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	1,990	0	0	0	1,990
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,643	111,257	17,025	128,282	129,925
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	5,250	1,885	0	1,885	7,135
وزارة السياحة والآثار	7,330	3,650	0	3,650	10,980
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	6,700	2,350	0	2,350	9,050
وزارة الشؤون البلدية	8,380	175,995	0	175,995	184,375
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	9,120	107,501	0	107,501	116,621
وزارة الأشغال العامة والاسكان	43,660	73,032	0	73,032	116,692

الفصل	النفقـــــــات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	1,400	0	0	0	1,400
وزارة الزراعة	46,940	14,462	0	14,462	61,402
وزارة المياه والري	2,090	25,097	0	25,097	27,187
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	12,300	50,377	1,300	51,677	63,977
وزارة البيئة	2,270	3,321	0	3,321	5,591
وزارة التربية والتعليم	831,330	42,958	0	42,958	874,288
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	81,801	41,667	0	41,667	123,468
وزارة الصحة	539,069	41,968	0	41,968	581,037
وزارة التنمية الاجتماعية	115,500	10,257	0	10,257	125,757
وزارة العمل	17,160	4,587	0	4,587	21,747
وزارة الثقافة	3,162	5,910	0	5,910	9,072
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	711	200	0	200	911
وزارة الشباب	13,400	10,065	0	10,065	23,465
وزارة النقل	3,297	62,081	0	62,081	65,378
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	1,940	1,200	0	1,200	3,140
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4,950	28,414	0	28,414	33,364
المجمـوع	7,595,675	1,198,535	18,325	1,216,860	8,812,535

تقديرات النفقات الضريبية (الضرائب غير المباشرة والمباشرة) للسنوات 2014 - 2015

(بالمليون دينار)

البيان	2014		2015
	القيمة	% GDP	القيمة
الضرائب غير المباشرة	1914.98	7.53	2005.38
الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المحلية	835.16	3.28	874.58
خاضع بنسبة 0	448.45	1.76	469.62
خاضع بنسبة 4	216.75	0.85	226.98
خاضع بنسبة 7	4.65	0.02	4.87
خاضع بنسبة 8	21.66	0.09	22.68
معفى من الضريبة	143.65	0.56	150.43
الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المستوردة	273.63	1.08	286.55
مجموع الخاضع للنسب المخفضة	227.92	0.89	238.68
خاضع بنسبة 0	156.40	0.61	163.78
خاضع بنسبة 4	70.79	0.28	74.13
خاضع بنسبة 7	0.12	0.00	0.13
خاضع بنسبة 8	0.61	0.00	0.64
المعاملات التفضيلية/الاتفاقيات الخاصة	45.71	0.17	47.87
مؤجلة دفع الضريبة	34.11	0.13	35.72
المناطق التنموية	5.63	0.02	5.90
أخرى	5.97	0.02	6.25
الضريبة الخاصة على المبيعات	132.42	0.52	138.68
السلع والخدمات المستوردة	82.10	0.32	85.98
السلع والخدمات المحلية	50.32	0.20	52.70
الرسوم الجمركية	673.77	2.65	705.57
مجموع الخاضع للنسب المخفضة	371.82	1.46	389.37
النسب المخفضة (بدون اتفاقيات تجارة)	211.54	0.83	221.52
متأخرات ضريبة المبيعات (قانون الاستثمار)	78.23	0.31	81.92
النسب المخفضة (اعفاءات ضريبة الدخل المسبقة)	32.32	0.13	33.85
المناطق التنموية	8.92	0.04	9.34
قانون تشجيع الاستثمار (القطاع الصناعي)	8.32	0.03	8.71
شركات صناعة الأدوية	6.04	0.02	6.33
أخرى	26.45	0.10	27.70
المعاملات التفضيلية / الاتفاقيات الخاصة	301.95	1.18	316.20
الاتفاقيات مع الشركات الخاصة	248.85	0.98	260.60
تحت قانون تشجيع الاستثمار (القطاع الصناعي)	17.89	0.07	18.73

البيان	2014		2015
	القيمة	% GDP	القيمة
اعفاءات المناطق التنموية	11.31	0.04	11.84
تحت قانون الاستثمار (القطاعات الاخرى)	6.12	0.02	6.41
معفاه تحت قانون المناطق التنموية (الفنادق)	2.46	0.01	2.58
شركات صناعة الأدوية	1.90	0.01	1.99
قانون الاستثمار (المستشفيات)	1.10	0.00	1.15
أخرى	12.32	0.05	12.90
الضرائب المباشرة	1045.06	4.11	1094.39
المجموع الاجمالي لنفقات ضريبة الدخل من الافراد والشركات	881.29	3.46	922.89
ضريبة الدخل على الأفراد	535.23	2.10	560.49
الاعزب مع دخل اقل من 12000	8.92	0.04	9.34
الاعزب مع دخل اكثر من 12000	10.88	0.04	11.39
افراد	3.06	0.01	3.20
موظفين	7.82	0.03	8.19
ضريبة الدخل على الفرد والعائلة : أفراد	19.80	0.08	20.73
عائلة مع دخل اقل من 24000	487.91	1.92	510.94
عائلة مع دخل اكثر من 24000	27.52	0.11	28.82
افراد	13.79	0.05	14.44
موظفين	13.73	0.05	14.38
ضريبة الدخل على الفرد والعائلة : عائلة	515.43	2.03	539.76
ضريبة الدخل على الشركات	346.06	1.36	362.40
نسبة ضريبية مخفضة 14% (شركات تضامن)	15.62	0.06	16.36
نسبة ضريبية مخفضة 14% (شركات مساهمة)	78.11	0.31	81.80
الاعفاءات على القطاع الزراعي	193.00	0.76	202.11
اعفاءات الدخل على المستوردات (الصناعة)	59.33	0.23	62.13
الضريبة على الملكية	163.77	0.64	171.50
الناتج المحلي الإجمالي	25437.00		26637.00

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنوات

2015- 2019

(بالألف دينار)

القسم الوظيفي	فعلي 2015	اعادة تقدير 2016	مقدر 2017	تأشيري 2018	تأشيري 2019
الخدمات العمومية العامة	1,370,891	1,458,443	1,530,527	1,588,673	1,626,475
الدفاع	935,872	1,026,350	1,139,600	1,228,600	1,332,600
النظام العام وشؤون السلامة العامة	1,043,710	1,116,101	1,196,647	1,255,763	1,345,079
الشؤون الاقتصادية	512,180	607,182	587,094	743,366	851,371
حماية البيئة	45,669	26,425	24,155	43,516	60,476
الاسكان ومرافق المجتمع	236,979	228,027	297,325	350,488	401,777
الصحة	876,185	942,896	834,520	908,007	964,991
الشؤون الدينية والثقافية	155,370	164,026	183,438	184,486	190,118
التعليم	1,042,428	1,041,218	1,039,394	1,089,669	1,101,322
الحماية الاجتماعية	1,503,643	1,714,264	1,979,837	2,126,466	2,106,923
المجموع	7,722,929	8,324,932	8,812,535	9,519,033	9,981,131

إجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2017

(بالألف دينار)

المحافظة	النفقات الرأسمالية
المستوى الوطني	442,950
محافظة اربد	91,210
محافظة المفرق	46,569
محافظة جرش	39,307
محافظة عجلون	48,450
محافظة العاصمة	122,399
محافظة البلقاء	71,824
محافظة الزرقاء	69,809
محافظة مادبا	42,539
محافظة الكرك	54,754
محافظة معان	77,472
محافظة الطفيلة	41,628
محافظة العقبة	67,950
المجموع	1,216,860

لماذا تقترض الحكومة ؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي للحصول على التمويل اللازم لسد عجز الموازنة الناتج عن إنفاق الحكومة أموالاً تفوق إيراداتها، ويعود السبب في ذلك لإيمانها بضرورة تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها اثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة لعام 2017 بواقع 694 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تم تقدير اجمالي الدين العام حتى نهاية تشرين ثاني 2016 بما نسبته 95.6% من الناتج المحلي الاجمالي المقدر.

يبين الجدول التالي تطور اجمالي الدين العام خلال الفترة (2014- 2016):

(بالمليون دينار)

البيـــان	2014	2015	2016 (تشرين ثاني)
اجمالي الدين العام	22,651.6	24,876.8	26,247.4
% من الناتج المحلي الاجمالي	%89.1	%93.4	%95.6
اجمالي الدين العام الداخلي	14,621.0	15,486.0	16,202.1
% من الناتج المحلي الاجمالي	%57.5	%58.1	%59.0
رصيد الدين العام الخارجي	8,030.1	9,390.5	10,045.2
% من الناتج المحلي الاجمالي	%31.6	%35.3	%36.6

تعزيز حقوق الانسان في المملكة

لإضفاء المزيد من الشفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، قامت دائرة الموازنة العامة بنشر قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2016 بعد صدورهما على الموقع الإلكتروني للدائرة وتم توزيع نسخ ورقية منها ليتسنى للجميع الاطلاع عليها وابداء الملاحظات حولها، بالإضافة الى اصدار وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة لعام 2016 ونشره على الموقع الإلكتروني للدائرة وتوزيع نسخ ورقية منه. كما قامت الدائرة بعقد ندوات حوارية توعوية للمواطنين في كل من محافظة العاصمة/ لواء ناعور ومحافظة جرش ومحافظة الكرك وبالتعاون مع احدى مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز أطر التواصل بين دائرة الموازنة العامة والمواطن واطلاعه على اكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات الواردة في قانون الموازنة العامة.

ولتسهيل مهمة المراجعين والباحثين حول الحصول على البيانات والمعلومات، فقد تم اجراء تعديلات واسعة على الموقع الإلكتروني للدائرة بناءً على ملاحظات مركز راصد حول المواقع الإلكترونية الحكومية التي رفعها الى رئاسة الوزراء، كما تم تسمية منسق مع مركز حماية وحرية الصحفيين للعمل مع إدارة "مشروع اعرف" الهادف الى تطوير ومأسسة انفاذ حق الحصول على المعلومات.

وفيما يتعلق بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان للأعوام (2016- 2025)، قامت دائرة الموازنة العامة بتضمين تعميم دولة رئيس الوزراء المتعلق بإعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام2017، الطلب من جميع الوزارات والدوائر والوحـدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان عند اعداد مشاريع موازناتها على ان تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة لها. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2017 رصد المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتي تعزز حقوق المواطنين بمن فيهم المرأة والطفل والمواطنين من ذوي الإعاقة، وذلك في ضوء الموارد المالية المتاحة ووفقاً لمنهج ادماج مفاهيم حقوق الانسان عند صياغة الموازنة العامة للدولة وذلك تحقيقاً لأهداف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتنفيذا لخططها الاستراتيجية بتقديم خدمات افضل للمواطنين مما يسهم وبشكل رئيسي بتعزيز حقوق الانسان المتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه. كما تم ابراز المخصصات المالية المتعلقة بالمرأة والطفل في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2017 انسجاماً مع مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل. وتم نشر مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2017 على الموقع الإلكتروني للدائرة لإتاحة المجال للجميع الاطلاع عليها وابداء ملاحظاتهم حولها.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل:

لاحقاً للانشطة والاجراءات التي قامت بها دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الماضية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة وهيئة الامم المتحدة للمرأة والتي تتعلق بشؤون المرأة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية، وفي ضوء الاولوية التي تعطيها دائرة الموازنة العامة للمرأة في عملية اعداد الموازنة وتنفيذها وهو ما يعرف بمفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، اي التي تبرز احتياجات المرأة وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، فقد تضمن اطار تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي قيام اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة وبالتعاون مع دائرة الموازنة العامة ومن خلال جهة استشارية متخصصة بعقد ورشة عمل تدريبية لمحللي الموازنات في دائرة الموازنة العامة والمعنيين في مجالات التخطيط الاستراتيجي والموازنة في الوزارات والدوائر الحكومية حول مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والكيفية التي يتم فيها تعبئة النماذج المعدة لغايات التمكين، واليات تحليل المشاريع من منظور النوع الاجتماعي في البرامج الحكومية واليات تحديد المشاريع المتعلقة بالتمكين في البرامج الحكومية من منظور النوع الاجتماعي. وفي هذا الاطار، فقد تم اضافة جدول جديد الى الجداول الرئيسية في قانون الموازنة العامة يبين مخصصات تعويضات العاملين الاناث موزعة حسب الفصول.

ويبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2015 - 2019.

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2015 - 2019

(بالألف دينار)

الفصـــــل		2015	2016	2017	2018	2019
رقمه	عنوانه					
0101	الديوان الملكي الهاشمي	8,866	9,357	10,490	10,511	10,532
0201	مجلس الأمة	4,403	4,806	4,800	4,702	4,716
0301	رئاسة الوزراء	1,148	1,175	1,220	1,237	1,252
0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	322	339	384	393	403
0303	دائرة الشراء الموحد	253	278	364	389	394
0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	607	617	681	671	680
0350	ديوان المظالم	233	234	0	0	0
0401	ديوان المحاسبة	1,865	1,923	2,056	2,134	2,167
0501	وزارة تطوير القطاع العام	557	502	679	562	572
0601	ديوان الخدمة المدنية	817	944	1,094	1,121	1,139
0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	371	472	1,514	1,518	1,525
0802	الخدمات الطبية الملكية	99,728	126,833	112,999	120,727	131,997
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	470	496	561	574	584
1001	وزارة الداخلية	9,853	10,641	10,865	10,693	10,779
1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	2,475	2,663	3,080	3,112	3,171
1003	وزارة الداخلية / الأمن العام	41,009	43,639	39,389	41,251	42,504
1004	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	7,512	7,944	8,408	8,880	9,396
1005	وزارة الداخلية/قوات الدرك	1,923	2,116	2,182	2,316	2,520
1101	وزارة العدل	24,898	27,140	32,331	33,762	34,602
1201	دائرة قاضي القضاة	5,847	7,049	9,468	9,940	9,796
1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	17,618	17,478	18,911	19,316	19,608
1401	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	921	1,546	1,212	626	632
1501	وزارة المالية	948,612	1,043,456	1,189,025	1,294,629	1,300,854
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	286	352	367	376	380
1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	1,190	1,300	8,129	8,166	8,190

الفصـــــل		2015	2016	2017	2018	2019
رقمه	عنوانه					
1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	4,583	4,623	4,724	4,840	4,902
1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	455	493	464	477	482
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	4,612	4,749	5,407	5,492	5,543
1601	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	2,336	2,819	3,941	3,672	3,686
1602	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	420	443	693	701	708
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	23,279	58,594	47,625	87,497	112,177
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	2,274	2,379	2,526	2,580	2,632
1801	وزارة السياحة والآثار	3,260	2,956	3,023	2,959	3,521
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	911	912	1,144	953	964
1901	وزارة الشؤون البلدية	76,930	74,197	89,079	89,034	89,069
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	1,966	1,960	2,275	2,387	2,431
2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	24,424	21,271	20,526	23,900	24,100
2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	688	719	856	874	885
2201	وزارة الزراعة	10,742	10,896	11,256	11,440	11,615
2301	وزارة المياه والري	546	547	598	623	632
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	1,205	1,242	1,327	1,364	1,393
2401	وزارة البيئة	601	688	805	877	896
2501	وزارة التربية والتعليم	511,604	509,024	498,407	521,520	541,246
2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	59,438	60,948	61,431	64,263	51,776
2701	وزارة الصحة	356,092	382,733	341,403	368,929	389,834
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	64,011	64,732	65,037	66,480	68,003
2901	وزارة العمل	6,368	6,515	6,645	6,778	6,914

الفصـــــل		2015	2016	2017	2018	2019
رقمه	عنوانه					
3001	وزارة الثقافة	2,187	2,055	2,661	1,954	2,041
3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	371	381	401	411	420
3050	وزارة الشباب	0	0	8,239	8,086	8,161
3101	وزارة النقل	14,843	30,639	32,283	53,011	83,314
3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	136	143	155	158	161
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4,482	7,156	9,171	10,420	11,085
المجمـــــوع		2,360,548	2,567,114	2,682,311	2,919,286	3,026,984

والجدول التالي يبين مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات 2015 - 2019.

مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات 2015 - 2019

(بالألف دينار)

الفصل		2015	2016	2017	2018	2019
0101	الديوان الملكي الهاشمي	414	448	474	479	490
0201	مجلس الأمة	1,295	1,645	1,768	1,770	1,782
0301	رئاسة الوزراء	653	646	652	660	674
0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	260	281	325	332	340
0303	دائرة الشراء الموحد	196	222	293	318	323
0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	416	418	439	442	452
0350	ديوان المظالم	151	174	0	0	0
0401	ديوان المحاسبة	1,738	1,843	1,965	2,037	2,070
0501	وزارة تطوير القطاع العام	350	374	424	429	437
0601	ديوان الخدمة المدنية	711	824	1,015	1,046	1,065
0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	340	392	438	446	453

الفصل		2015	2016	2017	2018	2019
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	387	403	442	454	462
1001	وزارة الداخلية	3,721	3,909	4,158	4,251	4,334
1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	2,035	2,127	2,794	2,858	2,914
1101	وزارة العدل	15,085	15,110	14,295	14,845	15,170
1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	9,756	9,878	10,551	10,986	11,232
1401	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	239	270	276	283	289
1501	وزارة المالية	1,731	2,042	2,422	2,448	2,499
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	227	261	273	280	284
1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	1,068	1,067	1,142	1,109	1,136
1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	4,097	4,271	4,222	4,402	4,462
1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	305	337	314	325	330
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	3,910	4,392	4,100	4,179	4,229
1601	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	1,931	2,035	2,306	2,362	2,413
1602	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	362	399	433	445	455
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	589	575	613	632	646
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	1,319	2,272	2,405	2,442	2,494

الفصل		2015	2016	2017	2018	2019
1801	وزارة السياحة والآثار	525	529	575	602	615
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	609	623	647	676	691
1901	وزارة الشؤون البلدية	1,590	1,777	2,031	2,089	2,128
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	874	1,201	1,211	1,238	1,262
2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	7,414	7,227	7,475	7,470	7,630
2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	486	545	589	603	614
2201	وزارة الزراعة	11,690	10,079	9,514	9,911	10,094
2301	وزارة المياه والري	411	415	456	467	476
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	1,105	1,248	1,566	1,603	1,634
2401	وزارة البيئة	417	474	505	563	577
2501	وزارة التربية والتعليم	434,821	437,625	438,462	450,293	460,362
2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	637	963	1,111	1,151	1,174
2701	وزارة الصحة	113,314	123,460	125,398	128,974	131,615
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	8,040	8,281	8,775	8,970	9,156
2901	وزارة العمل	967	1,095	1,197	1,244	1,271
3001	وزارة الثقافة	577	688	789	783	799
3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	290	300	326	332	339
3050	وزارة الشباب	0	0	3,735	3,809	3,883
3101	وزارة النقل	424	471	576	585	597
3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	126	148	159	160	163
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1,112	789	931	945	965
المجموع		638,715	654,553	664,567	682,728	697,480

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، التي تبرز احتياجات الطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، فقد قامت دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الاسرة باطلاق الدراسة التحليلية لموازنتي وزارة الاشغال العامة والاسكان والمجلس الاعلى للشباب في شهر تشرين الثاني 2016. وقد هدفت الدراسة الى تحليل السياسات والخطط المؤسسية الوطنية المعنية بتلبية حقوق الطفل، والمخصصات المرصودة في الموازنة مقابل هذه الحقوق، من أجل الوقوف على كفاءة وفعالية الانفاق الموجه لصالح الطفل، وتوفير المعلومات التي يمكن استخدامها لكسب الدعم للوفاء بهذه الحقوق. وقد اوصت الدراسة بضرورة وضع مؤشرات خاصة بأنشطة الأطفال للتمكن من متابعة وتقييم أداء البرامج وتحقيق الأهداف المنشودة ذات الصلة بالطفل بكفاءة وفاعلية.

وتجدر الاشارة الى انه قد تم في السنوات الماضية اعداد تقارير مشابهة لهذه الدراسة حول موازنات وزارات الصحة والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ووزارة العدل، حيث تم اعادة هيكلة البرامج والانشطة في مجالات الإنفاق المتعلقة بالطفل وتطوير المزيد من مؤشرات الأداء التي تركز على الطفل في هذه الوزارات. كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في كونها توفر تقارير تحليلية عند التخطيط الاستراتيجي لكافة الوزارات المعنية بحقوق الطفل. وتأتي هذه الدراسات استكمالا للجهود التي قامت بها الدائرة والهادفة الى إحداث نقلة نوعية في مجال الموازنة الصديقة للطفل وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة.

والجدول التالي يبين المخصصات المقدرة للطفل في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2017 وذلك للسنوات 2015- 2019.

المخصصات المقدرة للطفل للسنوات 2015- 2019

(بالألف دينار)

الفصـــــل		2015	2016	2017	2018	2019
رقمه	عنوانه					
0801	وزارة الدفاع	19,000	19,000	19,000	19,000	19,000
1101	وزارة العدل	5	20	20	20	0
1501	وزارة المالية	81,650	85,950	113,450	121,150	129,150
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	12,582	10,623	7,845	8,612	11,112
2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	33,700	26,772	25,244	31,177	30,856
2501	وزارة التربية والتعليم	896,854	892,342	873,718	914,378	948,985
2701	وزارة الصحة	219,135	235,309	213,956	231,512	244,977
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	19,270	19,433	19,776	19,990	20,226
2901	وزارة العمل	300	250	300	300	300
3050	وزارة الشباب	0	0	4,632	4,358	3,507
المجمـــــوع		1,282,496	1,289,699	1,277,941	1,350,497	1,408,113

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

المواطن هو هدف وغاية الموازنة العامة للدولة، فلأجله تبنى المستشفيات وتشق الطرق وترفع الجسور وتنشئ المدارس. وحتى تتمكن الدولة من الاستمرار في خدمة المواطن، فينبغي على كل مواطن ان يحافظ على الممتلكات العامة وان يحمي مكتسبات الوطن وانجازاته، وهذا يعتبر من حقوق الوطن على ابنائه الذين شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشييد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم وأجيالهم القادمة. وأي ضرر قد يحدث للممتلكات والمرافق العامة، سيؤثّر سلباً على المنفعة التي تعود على المواطنين خاصة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة والضغوط الكبيرة على البنية التحتية لبلدنا.

لذلك، على المواطن ان يبادر بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن التنموية من خلال ابلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود اخفاق او قصورا في تنفيذ المشاريع لتتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذا الأخطاء ومتابعتها والتحقق من ان هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات.

ان دليل المواطن للموازنة العامة يهدف الى توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الايرادات وأوجه الانفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الايجابية التي ستتمخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2017 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2017
الصحة		104051
	مشروع المدينة الطبية الجديدة	23433
	تحديث الآليات والمعدات واللوازم	14000
	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	11200
	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	11000
	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	10430
	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	6000
	صيانة وتحديث المستشفيات	5199
	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	5000
	مركز معالجة الاورام بالاشعة	4670
	تطوير القدرات المؤسسية لكوادر الوزارة	2000
التعليم		115415
	تطوير الجامعات الرسمية	20000
	الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية	10100
	أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين	10000
	دعم صندوق الطالب المحتاج	10000
	استيعاب الطلبة السوريين	6000
	تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	5210
	انشاءات واضافات غرف صفيه للتعليم الأساسي	4840
	انشاء أبنية مدرسية / بنك تنمية المدن والقرى	4180
	التغذية المدرسية	4000
	البنية التحتية للجامعات	3500
	برامج مكافحة التطرف	3350
	جامعة الحسين بن عبد الله الثاني التقنية / مؤسسة ولي العهد	3000
	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	2890
	البرنامج الوطني لتدريب طلاب المدارس	2500
	انشاءات واضافات غرف صفية للتعليم الثانوي	2500
	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي(المرحلة الثانية)	2000
	بناء 60 مدرسة	2000
	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي(المرحلة الثانية)	2000

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2017
الطرق		113817
	الاستملاكات	25000
	الطريق الصحراوي	15410
	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	4700
	اكمال طريق السلط الدائري / الجزء الثاني	4630
	طريق اربد الدائري	4630
	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	3665
	انارة الطرق الرئيسية والنافذة	3200
	السلامة المرورية على الطرق	2800
	طريق كثربا - الاغوار	2700
	الطرق الزراعية	2676
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية	2676
	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الشمال	2350
	اعادة انشاء طريق الشونة الشمالية / المنشية / وقاص	2250
	طريق الشونة الجنوبية / تقاطع الكفرين / تقاطع الرامة	2250
	طريق اربد الدائري / المرحلة الثانية	2010
	طريق السلط الدائري / المرحلة الثانية	2010
	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الجنوب	2000
	طريق عمان الدائري التنموي	2000
الزراعة		14377
	مشروع ادامة وتطوير الخدمات الزراعية	4312
	مشروع ادارة برنامج الحراج والمراعي وتطوير المشاتل	1525
	صندوق المخاطر الزراعية	1000
المياه		76723
	ناقل البحرين	15000
	توسعة محطة صرف صحي وادي السير/صرف صحي ناعور	6400
	سد كفرنجة	5560
	سد الفيدان	5400

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2017
	جر مياه الديسي	4538
	تشغيل و صيانة و إدامة قناة الملك عبدالله	4000
	سد الزرقاء ماعين	3150
	انشاء شبكات وخطوط الصرف الصحي في محافظة مادبا بما فيها ذيبان / تبريد المفاعل النووي	2028
	مشاريع سلطة المياه / تحسين شبكات المياه في المحافظات	2000
	اعادة تأهيل مشروع ري حسبان الكفرين/المرحلة الثانية	2000
الطاقة		108379
	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - الطاقة الشمسية / العقبة	30500
	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - طاقة الرياح / معان	26310
	منشآت لتخزين المشتقات النفطية	20000
	دعم مشاريع هيئة الطاقة الذرية	8040
	محطة الطاقة النووية الأردنية	8000
	بناء وتجهيز رصيف الغاز الطبيعي المسال / العقبة	4500
	بناء محطة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء لمسارع ضوء السنكروترون بحجم (6) ميغاواط / منحة أوروبية	3360
التنمية الإجتماعية		17281
	المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص المعوقين	2975
	مشروع ادارة برنامج شؤون الاشخاص المعاقين	2438
	مشروع ادارة برنامج الأسرة والطفولة	1783
الإتصالات		44024
	ربط شبكة الألياف الضوئية	16768
	مشروع البطاقة الذكية	16000
	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	2232
	تطوير البنية التحتية الداعمة للحكومة الالكترونية	2000

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2017
النقل		62081
	حافلات التردد السريع BRT / الربط بين عمان والزرقاء سابقا	21000
	إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية والربط مع سكة حديد العقبة	10300
	دعم مشاريع هيئة تنظيم النقل البري	6600
	تحديث نظام تفتيش حقائب مستودع الطائرات	6000
	إعادة هيكلة رأسمال الشركة المتكاملة للنقل المتعدد	5292
	تطوير البنية التحتية للنقل العام / هيئة تنظيم النقل البري	4500
الأمن و الدفاع		117000
	تحديث الأنظمة والمعدات والآليات / وزارة الدفاع	24000
	تحديث الآليات والمعدات واللوازم / الدفاع المدني	15300
	الدفاع الالكتروني (Cyber Defence)	15000
	تطوير و تحديث الاليات / قوات الدرك	7500
	مشروع تطوير وتحديث أجهزة الأمن العام	7400
	مشروع ادارة برنامج الأمن العام	7000
	مشروع تطوير وتحديث الأبنية / الامن العام	5800
	تطوير و تحديث الابنية / قوات الدرك	5500
	تحديث اللوازم والمعدات / الامن العام	5000
	تطوير وتحديث الأبنية / الدفاع المدني	4100
	الاكاديمية العسكرية	4000
	الأجهزة واللوازم ومعدات التدريب / قوات الدرك	2600
	مساهمة قوات الدرك في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	مساهمة الدفاع المدني في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	مساهمة الامن العام في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	تحديث وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات / قوات الدرك	2000
السياحة		9680
	حدائق الملك عبد الله الثاني / القويسمة	3000

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2017
	مشروع ادارة برنامج تطوير القطاع السياحي	1550
	الاستملاكات	1500
	دعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة	1000
الشؤون الثقافية والدينية والشبابية والإعلام		40450
	دعم مشاريع اللجنة الأولومبية الأردنية	10400
	محطة الاعلام العام المستقلة	10000
	الاستراتيجية الوطنية لدعم الشباب	2000
	ادارة برنامج التنمية الرياضية	2000
	انشاء وتجهيز وصيانة المخيمات وبيوت الشباب والمعسكرات والمراكز الشبابية	1800
	انشاء وتأهيل وصيانة المدن والمجمعات والملاعب الرياضية	1500
المناطق التنموية و الاستثمار		32329
	مشروع توسعة الصوامع	20000
	دعم مشاريع هيئة الاستثمار	2536
	مشروع انشاء المدن الصناعية في المملكة	2314
	العمارات الذكية في منطقة اربد التنموية الاقتصادية (SMART BUILDINGS)	2000
الإدارة العامة		48471
	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	10193
	استكمال المبنى الجديد لوزارة المالية	7800
	البرنامج الوطني لانشاء المباني الحكومية	3160
	تعزيز القدرات المؤسسية	3000
	مشروع ادارة برنامج إصدار الوثائق	2300
	مشروع الخدمات المساندة والبنية التحتية	1800
العدل والقضاء		15764
	مشروع بناء القدرات	6105
	انشاء مبنى قصر عدل معان وتجهيزه	1550
	انشاء مبنى المعهد القضائي الأردني وتجهيزه	1550
	مشروع ادارة برنامج المراكز الادارية	1525
التنمية المحلية		277097
	تنمية وتطوير البلديات	171000
	مشاريع البنية التحتية للمحافظات	79462

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2017
	مشروع تعزيز الانتاجية	11390
	صندوق تنمية المحافظات (المبادرة الملكية السامية لتنمية المحافظات)	10000
البيئة		3406
	مشروع تطوير مكاب النفايات في الاكيدر	1000
	الشرطة البيئية	800
الاسكان		5015
	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية	3600
	مشروع ادارة برنامج الأبنية	1415
أخرى		11500
	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	7000
	مشاريع اخرى بموافقة مجلس الوزراء	4500

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

تواجه الموازنة العامة عددا من المخاطر المحتملة خلال المدى المتوسط (2017 - 2019)، ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي :

- استمرار تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في ضوء استمرار تدهور الظروف الإقليمية الامر الذي يؤثر سلبا على اداء المالية العامة والقطاعات الاقتصادية المولدة للدخل.
- عدم تنفيذ المجتمع الدولي لمخرجات مؤتمر لندن على النحو الذي يمكن الاقتصاد الاردني من مواجهة الضغوط الهائلة على المالية العامة والاثار السلبية على الاقتصاد الوطني الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة، الامر الذي يهدد فرص نجاح خطط خفض الدين العام الى المستويات المستهدفة وفقا لبرنامج الاصلاح المالي والهيكلي على الرغم من الاجراءات التي ستقوم بها الحكومة على صعيد النفقات والايرادات.
- استمرار تراجع حجم الصادرات الوطنية وخاصة مع دول الجوار العربي في ضوء استمرار تدهور الاوضاع الامنية، وتراجع المستوردات بشكل كبير بما يؤثر سلبا على ايرادات الدولة من الجمارك وضريبة المبيعات وغيرها من الرسوم.
- اعتماد المملكة بشكل كبير على مصادر الطاقة المستوردة بما يجعلها عرضة بشكل واضح للتقلبات العالمية في اسعار الطاقة، وعودة الاسعار العالمية للنفط للارتفاع وارتفاع سعر صرف الدولار بشكل حاد بما يؤدي الى ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات من النفط وتزايد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.
- التأخر او التراجع في معالجة الاختلالات والتشوهات في المالية العامة والمتعلقة بالاعفاءات الضريبية اوالتشوهات في القطاعات الاقتصادية الهامة وابرزها المياه.
- التباطؤ في تنفيذ الانشطة والمشاريع الرأسمالية المرتبطة ببرامج المنح الخارجية، الامر الذي ينعكس سلباً على حجم المنح الواردة للخزينة.
- تراخي الجهات الحكومية في الالتزام بقرارات توفير استخدام مصادر الطاقة وخاصة الكهرباء والمحروقات في ضوء تراجع اسعار النفط العالمية، الامر الذي قد يؤدي الى زيادة عجز الموازنة.

عزيزنا المواطن:

تم نشر هذا الدليل على موقع الدائرة الالكتروني www.gbd.gov.jo،
وبامكانك زيارة الموقع للحصول على المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بشؤون
وأخبار الموازنة العامة.

وبامكانك أيضاً ارسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير الدليل على
العنوان التالي:

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن، الرمز البريدي 11118
هاتف: 5666065 6 962 | فرعي: 123
الفاكس: 5666063 6 962

أو على البريد الالكتروني
gbd@gbd.gov.jo | Info@gbd.gov.jo